

التعليم في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديدة
مقاربة من منظور عالمي

إعداد

د. نسرين محمد عبد الغنى السيد
مدرس بكلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى عرض وتحليل ما تقوم به المنظمات الدولية والنخبة المحلية في مجال إعادة هيكلة قطاع التعليم المصري على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد. ولتحقيق هذا الهدف سيتم رصد واقع الممارسات التطبيقية للسياسات الليبرالية الجديدة في مؤسسات التعليم، والممثلة في الخصخصة وتحول مفهوم التعليم إلى سلعة مدفوعة الأجر، هذا بالإضافة إلى محاولة الوقوف على انعكاسات هذه السياسات على قطاع التعليم نتيجة عملية التحول الرأسمالي نحو السوق وتبعاتها على دور الدولة وما يرتبط به من قضايا أساسية ومبادئ عامة مثل مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والمساواة، وقيم الطلاب، وتقديم صورة شاملة لها من خلال الإحصائيات والبيانات والوثائق والأدبيات والمراجعات للتقارير والمؤتمرات الدولية والمقالات.

وللوقوف على رأي الخبراء التربويين بالجامعات المصرية والمراكز البحثية في الواقع الحالي لمظاهر هذه السياسات في قطاع التعليم المصري، والنتائج الحالية على القطاع التعليمي، وطرح خيارات حول إمكانات مواجهة لنتائج السياسات الراهنة، قامت الباحثة بدراسة ميدانية استخدمت فيها استبانة مكونة من (٦٢) فقرة وزعت على عينة عشوائية من التربويين بكليات التربية في الجامعات المصرية، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى نتائج منها: ترسخ وهيمنة المنطلقات التي تقوم عليها السياسات الليبرالية الجديدة في الواقع الحالي لقطاع التعليم المصري والممثلة في اتساع مجال خصخصة التعليم وتحويله إلى سلعة مدفوعة الأجر، مما ترتب عليه العديد من السلبيات على العملية الاجتماعية برمتها مما يستلزم طرح خيارات حول إمكانات مواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الليبرالية الجديدة.

Abstract:

The current research aims to present and analyze the activities of international organizations and local elites in the field of restructuring the Egyptian education sector in the light of globalization trends associated with neo-liberal thinking. In order to achieve this objective, the reality of the applied practices of the neo-liberal policies in educational institutions, represented in privatization and the transformation of the concept of education into a paid commodity, will be examined, in addition to trying to determine the implications of these policies on the education sector as a

result of the shift towards neo-liberalism policies and the connection to basic issues and general principles such as free education, equality of educational opportunities, equality and student values, and provide a comprehensive picture through statistics, data, documents, literature and reviews of reports, international conferences and articles.

To present the opinion of the educational experts in the Egyptian universities and research centers in the current reality of the manifestations of these policies in the Egyptian education sector, the current results on the educational sector, and put options on the possibilities of facing the results of the current policies, the researcher conducted a field study used a questionnaire consisting of (62) sentence, which adapted on a random sample of educationalist in faculties of education of Egyptian universities. The field study reached the following conclusions: The consolidation and dominance of the foundations of the neo-liberal policies in the current situation of the Egyptian education sector represented in the broadening of the privatization of education Which leads to many negatives on the whole social process, which necessitates the presentation of options on the possibilities of confrontation and resistance to the results of neo-liberal policies.

أولا - الإطار العام للبحث:

ويتضمن المقدمة والإحساس بالمشكلة، وتحديد مشكلة البحث، وأهدافه وأهميته ومبرراته ومنهج البحث وخطواته.
المقدمة والإحساس بالمشكلة:

أصبحت المرجعية المادية لخطاب السوق هي السمة الأساسية للعصر الذي نعيش فيه مع التوسع المضطرد للعولمة وازدياد نفوذ رأس المال وامتداد سلطان قوى السوق إلى أرجاء المعمورة.

إنها الليبرالية الجديدة والتي تركز على عولمة الانتاج واقتصاد السوق والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، مما يطرح جدلاً كبيراً بين أوساط المفكرين ما بين مؤيد ومناهض للأفكار التي تطرحها الليبرالية الجديدة حتى في البلاد التي أفرزتها مثل الولايات المتحدة

الأمريكية متمثلة في تصريحات رئيسها الجديد دونالد ترامب الذي هالته المخاطر التي تعود على بلاده في ضوء تحرير التجارة العابرة للقارات وغيرها من الملامح. ويتجلى الجدل ما بين ذلك التيار الذي ظهر في الأوساط والمؤسسات الرسمية وفي المنظمات الدولية والإقليمية منذ سبعينيات القرن الماضي واستمر بعده، والذي يروج لوجهه النظرة الليبرالية الجديدة الداعية إلى الاعتماد المتبادل بين الدول والتنافس الدولي وبجعل التعليم في يد القطاع الخاص ومعاملته كأى سلعة، مقابل وجهة النظر الراديكالية التي لا ترى في ذلك إلا مزيداً من السيطرة العالمية للرأسمالية والنظام الاقتصادي المرتكز على حرية السوق، وقد عزز هذا التوجه دعم المنظمات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أضحت من أشد المتحمسين لليبرالية، بل وأقوى الأدوات في الترويج لها والضغط للمحتاجين لمساهمتها للأخذ به وإلا لن يعاد جدولة ديونها الخارجية، ولن تحصل على أي "مساعدات" أو قروض أجنبية^(١).

وقد نتج عن هذه الضغوط الدولية أن إنتشر مفهوم الليبرالية الجديدة فى معظم دول العالم شرقاً وغرباً وبخاصة فى منطقتنا العربية، وتم تطبيق الشق الإقتصادى لليبرالية فى مصر مع بداية تطبيق سياسات الإفتتاح الإقتصادى (١٩٧٤)، وإن كان ذلك قد تم على إستحياء معظم الوقت، وبدون إعلان صريح عن ذلك حتى نهاية الألفية الثانية، لكن كان من الواضح انذاك تبنى الحزب الوطنى المهيم على نظام الحكم فى مصر لهذا المفهوم، فمع بداية الألفية الثالثة كانت لجنة السياسات بالحزب الوطنى تعلن تبنيها لسياسات ومفاهيم تتفق مع أسس الليبرالية الجديدة بوضوح تام، وظهرت سيطرة رجال الأعمال على مقاليد الحكومة وتولى رجال الأعمال فى هذه الوزارة أهم المناصب الوزارية، مثل الصناعة والتجارة والإسكان والسياحة والمواصلات، قبل حدوث الإفتجار الشعبى فى ٢٥ يناير ٢٠١١. لقد حققت هذه الوزارة نسبة نمو مرتفعة نسبياً، لكن هذا النمو لم يكن له أى أثر ملموس فى الشارع، وكانت أبرز مظاهر تطبيق السياسات الليبرالية فى مصر تضخم هائل فى ثروات رجال الأعمال، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وإهمال الخدمات الجماهيرية وتحديداً فى قطاعى التعليم والصحة، وهما القطاعان

الذان تدهورت فيهما الخدمات بشكل شبه كامل على مدى عدة عقود، مما يجعل بحث الآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسات في مجال التعليم، وتقديم رؤية لامكانات المواجهة والمقاومة لنتائجها أمر ضروري.

وفي خضم الجدل بين أنصار العولمة والليبرالية الجديدة ومنتقديها، يبرز الإتجاه الحالي الداعي لإنهاء عصر العولمة بالمؤشرات الدالة على سقوط الليبرالية الجديدة والقطيعة مع كل ما فعلته العولمة وإخفاقاتها تمهيدا للانتقال لمرحلة ما بعد العولمة، أو كما دعت إليها روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف أمام مؤتمر ميونخ "ما بعد الغرب"، حيث أعلن لافروف نهاية "النظام العالمي الليبرالي" الذي صنعه نخبة دول غربية تهدف إلى الهيمنة⁽ⁱⁱ⁾. وفي ضوء ذلك يطرح البحث الحالي خيارات حول إمكانات المواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الليبرالية الجديدة التي ثبت فشلها في بلادها التي أفرزتها والتي على الرغم من ذلك تعمل قوى الهيمنة الدولية على توطين واستشراء هذه السياسات الليبرالية المفرطة بغرض الاستمرار في اختراق دول العالم الثالث ومواصلة استنزافها واستغلالها بابتكار أشكال جديدة من التدخل تعكس الوجه الجديد للإمبريالية.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التالية:

إن نشر وفرض تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، في مجال التعليم، يتم بآليتين الأولى نظرية باقتران العولمة بالفكر الليبرالي الجديد أو بتعبير فيفيان فورستر (Viviane Forrester) "بارتداء الليبرالية المفرطة ثياب العولمة"⁽ⁱⁱⁱ⁾ والداعي إلى (التحول الرأسمالي نحو السوق - خصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة اقتصادية - تدويل التعليم - اللامركزية - التنافسية)، وغيرها من الشعارات الطنانة المتداولة في قطاع التعليم،

والألية الثانية تطبيقية ممثلة في المنظمات الدولية - أذرع العولمة - بطرح نوع وشكل معين من التعليم يمثل إحتلال ثقافي بالاستشارة الدولية والاحتلال بالإقراض وتقديم المنح

والمساعدات، وأيضاً بأنواع وأشكال البحوث التربوية الموجهة. ولفحص مدى انغماس قطاع التعليم في مصر في السياسات الليبرالية الجديدة، وماهية هذه السياسات وانعكاساتها على قطاع التعليم والمستفيدين منه، لا بد من دراسة ذلك في ضوء علاقته بواقع المجتمع وخصائصه وظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية.

كما يحاول هذا البحث استكشاف ما تقوم به الوكالات المانحة الداعية إلى الخصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة وتدويله تحت ذريعة التنافس الدولي وبيان ما قد يؤدي إليه من لامساواة وتراجع في الجودة، كذلك إلقاء الضوء على مساهمات الوكالات المانحة والمساعدات التي تقدمها والمشكلات التي قد تفتقرن بها، وذلك بالرجوع إلى الأدبيات التربوية المرتبطة بهذا الموضوع والإحصائيات والبيانات ومراجعة التقارير والمؤتمرات الدولية لمحاولة فهم وتحليل الدور الذي تلعبه تلك المنظمات الدولية والآليات والأدوات التي تعمل وفقاً لها واللاعبين الأساسيين. بالإضافة إلى القيام بإجراء دراسة ميدانية للوقوف على رأي الخبراء التربويين بالجامعات المصرية والمراكز البحثية في الواقع الحالي لمظاهر هذه السياسات في قطاع التعليم المصري، والنتائج الحالية على القطاع التعليمي، وطرح خيارات حول إمكانات المواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الراهنة.

وفي ضوء ما سبق، يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

١. ما ماهية الليبرالية الجديدة؟ وما علاقتها بالعولمة؟
٢. ما مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري؟
٣. ما دور المنظمات الدولية والنخبة المحلية في إعادة هيكلة قطاع التربية على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد؟

٤. ما آراء الخبراء التربويين بالجامعات المصرية والمراكز البحثية في الواقع الحالي لمظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري، ونتائجها، وإمكانات المواجهة والمقاومة لهذه النتائج.
٥. ما إمكانات المواجهة والمقاومة للنتائج الراهنة للسياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان ماهية الليبرالية الجديدة وعلاقتها بالعولمة.
٢. تعرف أهم مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري.
٣. توضيح دور المنظمات الدولية والنخبة المحلية في إعادة هيكلة قطاع التعليم.
٤. عرض رؤية الخبراء التربويين بالجامعات المصرية والمراكز البحثية في الواقع الحالي لمظاهر السياسات الليبرالية في قطاع التعليم المصري، ونتائجها، وإمكانات المواجهة والمقاومة لهذه النتائج.
٥. تقديم رؤية لإمكانات المواجهة والمقاومة للنتائج الراهنة للسياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري.

أهمية البحث ومبرراته:

تكمن أهمية البحث ومبرراته من خلال ما يلي:

١. الوقوف على التباينات في العديد من الممارسات الصادرة عن الحكومة المصرية والممثلة في تصريحات وقرارات وزراء الحكومة والتي تتباين مع ما كفله الدستور المصري والمواثيق الدولية.
٢. الكشف عن الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية والآليات التي تعمل وفقاً لها واللاعبين الأساسيين.

٣. تقديم رؤية لصناع القرار لمواجهة ومقاومة غزو الليبرالية الجديدة يقوم على تحليل

عالمي للظاهرة.

منهج البحث وخطواته:

يسير البحث - مستخدماً المنهج الوصفي - وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: الإطار المحدد للبحث ويشمل:

مقدمة البحث، ومشكلته وأهدافه وأهميته ومبرراته ومنهج البحث وخطواته.

ثانياً: الإطار النظري للبحث ويشمل المحاور التالية:

المحور الأول: تعرف ماهية الليبرالية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، ومنطلقاتها.

المحور الثاني: تحديد مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري.

المحور الثالث: توضيح دور المنظمات الدولية والنخبة المحلية في إعادة هيكلة قطاع التربية

على ضوء توجهات العوالمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد.

ثالثاً: الدراسة الميدانية وتشمل:

• قائمة بمجموعة من مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة، وسؤال أفراد عينة الدراسة

عن درجة تحققها في قطاع التعليم المصري من وجهة نظرهم.

• قائمة بمجموعة من الآثار المترتبة على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على

قطاع التعليم، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى تحققها من وجهة نظرهم.

• قائمة بمجموعة من الامكانيات لمواجهة ومقاومة السياسات الليبرالية الجديدة، وسؤال

أفراد عينة الدراسة عن آرائهم فيها

• رابعاً: الرؤية المقترحة وتشمل:

طرح مجموعة من الخيارات وامكانيات لمواجهة والمقاومة للنتائج الراهنة للسياسات

الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري.

وبعد هذا العرض للإطار المحدد للبحث يمكن فيما يلي تناول الاطار النظري للبحث بشئ من التفصيل.

ثانياً- الإطار النظري للبحث:

ويتناول المقصود بالليبرالية الجديدة، وعلاقتها بالعولمة، ومنطلقاتها، وأهم مظاهرها في قطاع التعليم المصري، مع بيان دور المنظمات الدولية والنخبة المحلية في إعادة هيكلة قطاع التربية على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد.

المحور الأول: الليبرالية الجديدة (مفهومها، علاقتها بالعولمة، منطلقاتها)

تُعرف الليبرالية الجديدة بأنها رؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية هدفها الرئيس الدفاع المستميت عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال^(iv)؛ ليصبح عمل الكثير يصب في مصلحة القلة^(v)، ويعمل ما أطلق عليه "إجماع واشنطن" والممثل في مؤسسات مالية قوية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية على فرض رؤى الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم^(vi).

لقد مر المذهب الليبرالي بثلاث مراحل: مرحلة الليبرالية المطلقة التي امتدت من ظهور الثورة الصناعية (١٧٥٠) حتى اندلاع أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩)؛ مرحلة الليبرالية المنظمة التي امتدت من أزمة الكساد الكبير وبداية عقد السبعينيات (١٩٢٩-١٩٧٠)؛ ومرحلة الليبرالية الطائشة والتي بدأت منذ السبعينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن. وقد نتجت الأخيرة من مجموعة من الأزمات المستعصية التي عانت منها ولا تزال الدول الرأسمالية الصناعية كالبطالة والركود والتضخم وارتفاع عجز الموازنة العامة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانهيار نظام النقد الدولي... الخ. وأدى هذا المناخ المأزوم إلى صعود الليبرالية الجديدة^(vii).

وفي هذا الإطار شهدت المنظومة الرأسمالية خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٧٠) نمواً مزدهراً بفضل النظرية الكينزية لجون مينارد كينز - التي تقوم على القطاعين العام والخاص ودورهما في الاقتصاد حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات- إذ حققت الدول الرأسمالية الصناعية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة،

وانخفاض ملموس في معدلات البطالة، كما زادت مستويات الأجور الحقيقية للعمال والطبقة الوسطى، وزادت الضمانات الاجتماعية الموجهة ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة. وتحدث الاقتصاديون البرجوازيون عن ما يسمى "بدولة الرفاه" التي تكلفت فيها الحكومات بمهمة تحسين مستوى المعيشة وزيادته بشكل مستمر^(viii).

إلى أن جاء ميلتون فريدمان الذي أعطى منظوراً مناقضاً لكل مسار السياسات الاقتصادية "الكينزية" التي سادت لمدة أربعة قرون بعد أزمة (١٩٢٩) العالمية، معارضاً بذلك أي تدخلية تنظيمية تخطيطية للدولة، ومعتبراً أن تصرفات الأفراد في السوق كافية وحدها لإدارته وتنظيمه وتصحيح مساره، حيث كان يرى، بخلاف جون مينارد كينز أن الاتكماش الاقتصادي لا يكافح عبر الدولة والتخطيط والضرائب العالية، والتضخم لا يتراجع ويتم القضاء عليه من خلال سياسات الاتكماش النقدي، بل بواسطة زيادة تدفق النقد في السوق، معتبراً إياهما ظاهرة نقدية محصنة، مقترحاً حلاً لهما من خلال ترك السوق حراً إلى مدها من خلال حركة ذاتية، مع خفض الضرائب إلى الحدود القصوى^(ix).

وقد تجسدت إجراءات الليبرالية الجديدة في مسارها الاقتصادي الجديد في تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي خفض معدلات الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة، وفي بيع شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وفي إطلاق العنان لقوى السوق، في بيئة يغلب عليها طابع الاحتكار، وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع، شبه جذرية، في الثروة القومية والدخل القومي بالبلاد الرأسمالية الصناعية لصالح البرجوازية على حساب مكاسب الأجر والمرتبات للعمال والموظفين^(x).

العولمة المقترنة بفكر الليبرالية الجديدة (بين الحتمية والفرص)

تُعرف الليبرالية الجديدة عند البعض بأنها ببساطة "العولمة"^(xi). حيث يُنظر للعولمة - من نفس المنظور لتعريف الليبرالية الجديدة - على أنها كيان اقتصادي، وسياسي، يشمل الدول العظمى، ويحتكر أوجه النشاط من تجارة، وصناعة، وثورة معلومات، ويجعل الدول الفقيرة

مجرد أسواق لمنتجاته، يهدد الثقافات المحلية ويخترقها عن طريق وسائل الإعلام التي يمتلك معظمها^(xii). وهذا ما تم تأكيده بالقول:

"إن العولمة تستخدم كقناع للهيمنة السياسية، أو بتعبير آخر، فإن الليبرالية المفرطة، الايديولوجية المهيمنة حالياً وقاعدة النظام النخبوي، ترتدي ثياب العولمة"^(xiii).

فالعولمة كانت، ومنذ البداية، مشروع أيديولوجي لخدمة عملية تطبيع الرأسمالية تحت اسمها^(xiv). وحديثاً، ظهرت مؤشرات دالة على نهاية " النظام العالمي الليبرالي"، فقد تم نشر دراسة مهمة عن الليبرالية الجديدة بأحد أعداد مجلة "Finance and Development"، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عن الليبرالية الجديدة، التي أكدت إنه "بولغ" في تسويقها وأن الليبرالية الجديدة ليست ناجحة^(xv). وتوصل الباحثون في هذه الدراسة إلى أن المنافع التي تقدمها بعض سياسات الليبرالية الجديدة تبدو مبالغاً بها.

إذن القول بأن "لا بديل من اقتصاد السوق" هو قول ليس مسلماً به^(xvi)، وهذا ما أكده باولو فراري^(xvii) باستهجانه لقبول فكرة الحتمية

"إنني أرفض الفكرة القائلة بأننا لا يمكن أن نفعل شيئاً لمواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة. كما أرفض الانحناء أمامها و بأدب، من منطلق أنه لا يمكن فعل شيء في مواجهة المقدور. إن القبول بحتمية ما يحدث هو أعظم إسهام وعون للقوي المهيمنة في الحرب غير المتكافئة التي يشنونها على " عبدة الأرض".

وفي ذات السياق يؤكد السيد يسن في مقاله المعنون " ما بعد العولمة"^(xviii) " أن العولمة ليست وحيدة البعد، كما أنها ليست قدراً محتوماً على الإنسانية، بمعنى أنها ستظل ممارساتها مطبقة إلى الأبد".

فبينما تفرض قوى العولمة تحديات عدة على المجتمعات، تحمل مؤشرات المرحلة الحالية وتُبشر بنهاية عصر العولمة وحلول مرحلة ما بعد العولمة بما تتيحه من فرص لدول العالم الثالث. حيث يكشف الوضع الحالي تراجع المراكز القديمة المأزومة (الولايات المتحدة

المريكية وأوروبا واليابان). في مقابل الإندفاع الجارف للنمو في الدول الصاعدة (الصين ودول أخرى). وأحد الاحتمالات المرجحة أن تؤدي التنمية في الدول الصاعدة إلى تفكيك العولمة بصورتها الحالية وأن ينتج عن ذلك ولادة عالم متعدد المراكز حقاً، تجتمع هذه الدول في إطاره وتواجه وتتقدم من أجل بدائل ديمقراطية وشعبية وعمليات ارتدادات عنيفة^(xix).

وبحسب التوقعات التي يتضمنها تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٣)^(xx)، سيتجاوز، بحلول عام (٢٠٢٠)، مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبيرة، أي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والمصدر الرئيس لهذا النمو هو الشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا القائمة بين بلدان الجنوب، وهذا ما يظهره هذا التقرير. ومن الرسائل الرئيسية التي يطلقها هذا التقرير وقبله التقارير السابقة للتنمية البشرية، أن النمو الإقتصادي وحده لا يحقق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والإستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل، هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدم الثابت.

ومن خلال التحليل الإقتصادي والسياسي والثقافي الدقيق يتضح أن هناك اتجاهاً إلى انهيار العولمة. وتوجد مؤشرات على المستويين الإقتصادي والسياسي تُنبأ بذلك؛ فإقتصادياً مثلت الأزمة المالية الكبرى التي ضربت البنوك والشركات الأمريكية الكبرى عام (٢٠٠٨) المؤشر البارز لاحتمال نهاية عصر العولمة وذلك لأنها لم تكن مجرد أزمة مالية بل كانت أزمة اقتصادية أدت إلى سقوط السياسة الليبرالية الجديدة والتي كانت عمود العولمة، والتي عن طريقها حاولت الدول الكبرى الهيمنة على اقتصادات العالم. ثم تدخلت الدولة في محاولة للإققاذ، ومعنى تدخل الدولة لإققاذ المؤسسات الرأسمالية من الانهيار أن العولمة الاقتصادية قد سقطت، وأن موجاتها الهادرة التي غطت الكوكب كله قد انحسرت^(xxi). ومما يؤكد ذلك استمرار تدهور الأوضاع الإقتصادية الأمريكية، التي أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم، وأصبح مركزها التجاري مهدداً بقوة، وتراجعت العملة الأمريكية أمام قوة الين الياباني واليوان الصيني واليورو

الأوروبي^(xxii). وسياسياً، مثل انهيار الديمقراطية النيابية التي هي الشعار السياسي للعولمة مؤشراً بنهاية عصر العولمة، حيث بينت دراسة الاقتصادات الرأسمالية في العقود الثلاثة الأخيرة أن عوائد رأس المال أصبحت أكبر من معدل الدخل القومي، مما يعنى اتساع فجوة اللامساواة إلى درجة خطيرة^(xxiii).

وعلى المستوى الثقافي يؤكد د. النشار^(xxiv) أنه من المستحيل نظرياً أو عملياً الحديث عن عولمة الثقافة أو وجود ثقافة موحدة، ذلك أن الهويات الثقافية للشعوب تشكلت عبر قنوات طويلة من التاريخ، مما أوجد سمات ثقافية مشتركة مثل الدين والعادات والتقاليد، وأيضاً هناك اشتراك في الاحساس والقيم، وذلك من خلال التجارب المتتالية للأجيال والذكريات المشتركة والإحساس بوحدة مصير الجماعة، ولا توجد ذكريات عالمية يمكن أن توحد البشر، بحيث نقول أن هناك ثقافة عالمية. وهكذا فإن الثقافات تقبل التفاعل ولا تقبل الذوبان، كل ما سبق يؤكد أن العولمة ستنتهي قريباً، وندخل إلى عصر ما بعد العولمة، لان هناك دورات للحضارة.

فالمجتمعات المتطلعة للنمو مجهزة اليوم بوسائل القضاء على أدوات سيطرة المراكز الأمبريالية. وهي قادرة على التنمية الذاتية دون الوقوع في التبعية. ويمتلك السكان مهارات تكنولوجية تسمح لهم باستخدام التكنولوجيا لفائدتهم. ومن خلال استعادة السيطرة على مواردهم الطبيعية، يمكنهم إرغام الغرب على اعتماد نمط أقل ضرراً من الاستهلاك. وإلى هذا، فباستطاعتهم الخروج من العولمة المالية. ثم إنه يمكنهم تنمية التجارة بين الدول النامية على أصعدة السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا^(xxv).

ويرى البعض الآخر أن كلا من الاشتراكية والرأسمالية لا تمتلكان إلا مفاتيح جزئية للعلاجات الضرورية اليوم، مما يستلزم التأكيد على ما هو إنساني بكل ما تحمله الكلمة من معنى وتؤسس له من قيم تحث على التعاون والحب والثقة والرحمة والجمال والسلام أو كما عبر عنها روس بكلماته:

"ليس الأمر أقل من مشروع إنساني يعاش من ألفه إلى يائه. لم تعد حياة قبول صامت فقط، بل غدت حياة تصور وبناء لصرح ديمقراطية حقيقية مباشرة تخص الشعب، حياة اقتصاد مفعم بالحياة ولكنه

عادل، وجنباً إلى جنب مع هذه الجوائز والهدايا: عالم أفضل، حتى الإخفاق أفضل من الإذعان والخنوع^(xxvi).

منطلقات السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم (التحول الرأسمالي نحو السوق - خصخصة التعليم واعتباره سلعة اقتصادية)

شهدت العقود القليلة الماضية توجهاً عالمياً نحو خصخصة كثير من المرافق والخدمات التي كانت تقوم بها الحكومات. ولقد برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء. ولم يكن التعليم بمنأى عن هذه التوجهات حيث تعالت بعض أصوات الساسة والإقتصاديين والمثقفين تنادي بضرورة تخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها السابقة نظراً لمحدودية مواردها مع تزايد أعبائها، وتدعو رجال الأعمال والقطاع الخاص والمواطنين للمساهمة في تحمل تلك الأعباء.

هذا وقد ظهر في عام (١٩٦٣) كتاب بعنوان "الرأسمالية والحرية" لميلتون فريدمان يدعو بشدة إلى تطبيق مبادئ السوق على التعليم، مع ظهور طبعه جديدة في عام (٢٠٠٢)^(xxvii) بمناسبة مرور أربعين عاماً مع مقدمة جديدة للمؤلف، وفي العام (١٩٦٥) تبع كتاب فريدمان كتاب آخر لصاحبه ادوين ويست بعنوان "التعليم والدولة"، يلح بشدة أكبر على تلك الدعوة، وقد أحدث الكتابان تحولاً في المبادئ الأساسية التي تستند إليها سياسات التعليم. فحتى ذلك الحين كان الرأي السائد لدى الجميع أن الدولة تلعب الدور الرئيسي في مجال التعليم من حيث توفير الأموال والمدارس. ولكن - ومنذ منتصف السبعينات - بدأ يلوح في الأفق بروزاً بطيئاً ولكنه مستمر لوجهة نظر أخرى تدعو إلى تقليص دور الدولة الكبير في ميدان التعليم وإفساح مجال أوسع للسوق (أياً كان معناه) ومنذ السبعينيات بدأت تتوالى الكتابات المؤيدة والمعارضة، حول إعادة هيكله التعليم على أساس منح فرص أكبر للسوق^(xxviii).

وفي الوقت الذي يعتبر فيه مناهضو الخصخصة أن مهمة التعليم لا تقتصر على تكوين العمال وإنما تتعدى ذلك إلى تكوين مواطنين وأفراد مسؤولين، بمعنى عدم تفضيل "الربح على البشر" على حد تعبير تشومسكي^(xxix)، وبضحض الزعم بأن الدول أهم من الناس الذين

يؤلفونها^(xxx)، نجد أنصار الليبرالية يحرصون على وصف النظام التعليمي العام بالعجز عن توفير تعليم جيد للجميع؛ نتيجة للطلب المتزايد، والذي تعجز النظم العامة التقليدية على تلبيته. فأنصار الخصخصة غالباً ما يصوبون سهام النقد للقطاع العام مرتكزين على التنديد بهايكله البيروقراطية المتجاوزة وعديمة الفعالية، وهي في الغالب ما تكون شديدة المركزية، ومن ثم الدعوة إلى إخضاعه لقواعد السوق وقوانين المنافسة حتى يتجدد ويتحسن أدائه، أي تحويل المدرسة إلى ساحة لبيع الخدمة وتقديمها لمن يقدر بكامل مقوماتها^(xxxi).

وعلى الرغم من الإعتقاد بسيادة سلطة السوق في البلدان الغربية ذات الوفرة (بريطانيا مثلاً) في ميدان التعليم، إلا أن الواقع غير ذلك، فإن الدولة ما زالت تسيطر إلى حد كبير على العناصر المكونة للتعليم وأن مكونات السوق في ميدان التعليم ليست واضحة جلية إذ يعتمد تمويل التعليم على الدولة والضرائب القومية^(xxxii)، كما يتوفر ذات المبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزيلندا وغيرها، فعلى الرغم من تولي شركات خاصة إدارة المدارس إلا أن المدرسة تحصل على المال من الحكومة ويتم إعطاء منحاً للأهالي الذين يرغبون في إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس الخاصة. بينما في البلدان النامية ذات الندرة دفع المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتمثلاتها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، باتجاه خصخصة التعليم وتعزيز الأبعاد التجارية والسلعية في قطاع التعليم مما فتح المجال أمام رأس المال للاستثمار والاتجار في التعليم خارج الحدود الوطنية دون قيود أو شروط، بما ساهم في تعزيز هرمية التعليم، وتعميق الاستقطاب الطبقي، وضرب أسس العدالة الاجتماعية^(xxxiii). وإذا كان (التنافس) والذي يمثل فلسفة الخصخصة هو أنسب لمجتمع الوفرة، فإنه يتحول في مجتمع الندرة والاختلال الطبقي إلى عملية تُشبه الإفتراس من القادرين لمن لا يقدر^(xxxiv).

هذا وقد أبان تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٣) أن معظم حالات اللامساواة في التعليم تدل على تفاوت في النوعية، إذ يعمل العديد من البلدان النامية بنظام مزدوج في التعليم، حيث يرتاد الأغنياء مدارس وجامعات من المستوى الجيد، معظمها ممول من مصادر خاصة، بينما يرتاد الفقراء مؤسسات تربوية من المستوى المتواضع، معظمها ممول

من مصادر حكومية، وهذه اللامساواة، بين فئات المجتمع، تسهم في تقويض الإستقرار الإقتصادي وعرقلة التنمية البشرية على المدى الطويل. ويتسبب استمرار اللامساواة في أغلب الأحيان في إعاقة الحراك الإقتصادي بين الأجيال، فيولد اضطرابات إجتماعية^(xxxv). وبذلك نجد أن ممارسات العولمة والخصخصة قد أدت إلى إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وأدى النشاط التجاري الذي جعل الربح القيمة الأسمى والغاية الوحيدة إلى إقصاء البعد الإنساني^(xxxvi). ولكن، الضرورات الاقتصادية والسياسية لا تبيح المحظورات التربوية، وليست وظيفة التعليم غربة واستبعاد الأطفال، بل تعليم كل فرد حسب ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية ومواهبه^(xxxvii).

وهكذا فإن الحديث عن "سوق التعليم" و"سوق المنتجات والخدمات التربوية" و"الساحات التربوية أو التعليمية" و"سوق المدرسين والتلاميذ"، وما شابه، لم يعد يصدم أحداً في عالم اليوم، وبالتالي لم يعد النظر إلى التعليم باعتباره سلعة يثير حفيظة الغالبية من المشاركين في الميدان التربوي، بدليل أنه أصبح لهؤلاء سوقاً دولياً للتربية والتعليم يلتقون فيها للتداول والتبادل في شأن تحديد نوعية المنتج التربوي ووضع وتوحيد قواعد التسويق^(xxxviii).

المحور الثاني: مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري

توجد عدة عوامل داخلية وخارجية تضافرت جميعها ومهدت لتزايد سرعة وحده تطبيق السياسات الليبرالية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المصري ومنها؛ التحول في السياسات الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق؛ العولمة والنظام العالمي الجديد؛ ضغط المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وفرضها لسياسات التكيف الهيكلي؛ وثورة التكنولوجيا والمعلوماتية.

فمنذ السبعينيات ومصر تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي سياسة الليبرالية، بعد أن كانت قد تبنت الاشتراكية (أو اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه) قبل أقل من عقدين من هذا التاريخ، منذ أن بدأ الزحف المتواصل للسياسات الليبرالية الجديدة لتطويع أنظمة ومرافق

الخدمات العامة لقواعد السوق الدولية، والتي كان في قلبها نظام التعليم. وقد بدأت هذه السياسات تتضح في مصر منذ سنوات حين شرعت الدولة في بيع القطاعات والمؤسسات العامة في إطار ما يعرف بسياسة الخصخصة، وعلى مستوى المنظومة التعليمية عبر دعوات بعض النخب المجتمعية من مثقفين واقتصاديين وإعلاميين وسياسيين وتربويين^(xxxix)، وبدعوى فشل الحكومة في إدارة ملف التعليم، لتبني الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والاستعانة بشركات عالمية تقوم بإدارة المدارس لصالح الوزارة وعبر تشجيع إنشاء مؤسسات التعليم العام والخاص الموجة لأبناء الطبقات الميسورة والوسطى وغيرها الكثير^(xl).

• ومنذ بداية التسعينات أصبح السائد في مصر ومنذ انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، هو نظام اقتصاد تغلب عليه سمات اقتصاد السوق خاصة في مجال آليات ادارة الاقتصاد غير أن قطاع التعليم له طبيعة خاصة حيث يغلب عليه حتى الآن الملكية العامة حيث تمتلك الدولة أغلب المدارس في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي الحكومية بنسبة (٨٥.٩) في المائة^(xli). ولكن، وعلى الرغم من ذلك، تشير توجهات الحكومة المصرية الحالية لنخليها عن ملكيتها العامة لهذه المدارس ليشاركها فيها القطاع الخاص بدعوى المشاركة المجتمعية وفي إطار سعيها لإقناع المجتمع بضرورة تقليص دورها وتوفير مساحة أوسع للقطاع الخاص حيث تفترض أن المنافسة سوف توفر جودة أعلى للتعليم. وهذا ما نراه ممثلاً - كما سيتم توضيحه لاحقاً- في قرارات رئيس مجلس الوزراء بالتوسع في إنشاء مدارس النيل بالمشاركة مع القطاع الخاص والمفترض أنها مدارس حكومية.

وعلى الرغم من ارتفاع مخصصات التعليم من ٩٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الي نحو (١٠٤) مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بمشروع الموازنة الجديد، جاءت زيادة الميزانية بالتزامن مع وجود عجز في مخصصات الإنفاق علي التعليم، نتيجة لإنفاق النسبة الأعلى من الميزانية على الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز للمسؤولين، حيث استحوذ باب الأجور وتعويضات العاملين على أعلى نسبة من ميزانية التعليم بحوالي ٨٢%^(xlii). كما تحتل الميزانية المخصصة للتعليم المرتبة الدنيا عند المقارنة بالوزارات الخدمية والانتاجية

والسيادية، حيث تشير بيانات الموازنة الحكومية إلى أن مخصصات قطاعي التعليم العام والعالى في عام (٢٠١٦) وصلت إلى نحو ٤ في المائة من ميزانيتها فقط، وما تزال الميزانية دون المستوى المطلوب من الناتج القومي^(xliii).

وبمراجعة سياسات وممارسات الحكومة الفعلية يتضح اتجاهها للتخلي عن التزاماتها تجاه مجانية التعليم، وهو ما يمس مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وهذا يتضح من تدنى مخصصات النظام التعليمي بكل مستوياته، كما أن تصريحات أحد وزراء التعليم وهو الدكتور طارق شوقي^(xliv) تؤيد هذا التوجه بقوله:

"علينا مراجعة كلمة المجانية بما يتفق مع موارد الدولة"

وحتى عندما أراد الوزير أن يوضح تصريحاته وأن يبرر ما صرح به فنجد أنه يؤكد إرجاء الفكرة لوقت غير اللحظة الحالية حتى أنه أقر بها كمشروع يبحث له عن موارد خارج ميزانية التعليم:

"في اللحظة التي نتكلم فيها لا أساس بمجانبة التعليم ولكن بما أننا نتكلم عن حلم كبير لتطوير التعليم في مصر إلى ما نرغب فيه إحنا حتيجي لحظة حنضطر نراجع تكاليف زي أي مشروع في الدنيا نشوف تكاليف ونراجع أوراقنا..... فعشان كده بنقول مش حنبحت فكرة قد تكون مهم نتكلم فيها ونواجهها علشان نعرف تكلفة المشروع ودائما الرئيس يقول شوفوا تكلفة المشروع وقولولي حتجيبوا الموارد دي منين علشان ماتنقلوش على الدولة^(xiv)".

هذا على الرغم من أن الدستور المصري^(xlv) الصادر عام (٢٠١٤) قد شرع بعض البنود التي تنص على مجانية التعليم وأنه حق إنساني لجميع المواطنين؛ فقد نصت المادة ١٩ من الدستور المعدل لعام (٢٠١٤) على أن:

"التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ومجاني في مراحلها المختلفة".

كما نصت المادة ٢١ من الدستور على:

"توفير الدولة للتعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن تعمل الدولة على تطويره وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها".

وتزامنت تصريحات وزير التعليم مع تصريحات أخرى لوزير الصحة الدكتور أحمد عماد الدين^(xlvii) الذي ألصق تهمة تدني مستوى المنظومة الصحية لمجانبة التعليم التي أرساها عبد الناصر وذلك بقوله:

"إن منظومة الصحة متهاوية بسبب القرار الذي أصدره الرئيس جمال عبدالناصر بأن التعليم كالماء والهواء، والصحة مجانية لكل فرد، فراح التعليم وراحت الصحة".

ورغم نفي وزير الصحة لما قاله بعد ذلك فإن كلا التصريحين للوزيرين التعليم والصحة قد آثارا جدلاً بين أعضاء البرلمان بمجلس النواب، وبخاصة تصريحات وزير التعليم التي لاقت جدلاً شديداً بين أعضاء لجنة التعليم والبحث العلمي، فبينما رأى بعض النواب أنه لا بد من وضع ضوابط جديدة لمسألة مجانية التعليم تكون في مقدمتها إلزام الراسبين بدفع تكاليف السنة الدراسية كاملة دون الحصول على دعم من جانب الدولة، أو انضمامهم إلى التعليم الفني، رفض آخرون إلغاء مجانية التعليم أو حتى ارتفاع نسبة المصروفات الدراسية خاصة وأن الدستور ينص على مجانية التعليم ومن ثم فلا يمكن مخالفة نصوصه^(xlviii).

هذا وقد جاء عدم التزام الحكومة المصرية بتحمل مسؤولياتها الأساسية تجاه قطاع التعليم، وتدني مخصصاته المالية، متلازماً مع توجهها لزيادة دور القطاع الخاص، وتحريره من القيود عبر تشريعات واستراتيجيات وسياسات مختلفة. لقد أكد الدستور المصري لعام (٢٠١٤) على وجود التعليم الخاص، فأشار ضمناً إلى وجود التعليم الخاص بالمادة الواحدة والعشرون، وأن الدولة تلتزم بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية. وساهم تشجيع الدولة للقطاع الخاص على الاستثمار والاتجار بالتعليم كغيره من السلع في انتشار مؤسسات التعليم الخاص، وارتفعت نسبة أعداد التلاميذ بالمدارس الخاصة إلى نحو (٩،٥) بالمائة من مجموع الطلبة

الملتحقين في التعليم العام، في مختلف المراحل التعليمية بمحافظات مصر. ووفقاً للاحصائيات الاخيرة لوزارة التربية والتعليم، بلغت نسب التلاميذ خلال ٢٠١٦/٢٠١٧، للمرحلة الابتدائية نحو (٩٠،٤) بالمائة مقابل (٩٠،٦) بالمائة بالمدارس الخاصة في حين ضمت المرحلة الإعدادية نحو (٩٢،٩) بالمائة مقابل (٧٠،١) بالمائة للتعليم الخاص. وشملت المدارس الحكومية للتعليم الثانوى العام نحو (٨٦،٩) بالمائة، مقابل (١٣،١١) بالمائة بالمدارس الخاصة، في حين بلغت أعداد التلاميذ بمدارس الثانوى التجارى الحكومية (٨٩،٣) بالمائة مقابل (١٠،٧) بالمائة للتلاميذ بالتعليم الخاص^(xlix).

وقد بات من المؤكد أن التعليم المصري كان ولا زال يحمل بذور الطبقة بل لم تعد الثنائية التي تحدث عنها البعض من ملامح التعليم المصري فقط حيث وجد تعليم ديني وآخر مدني منذ أيام محمد علي، ولكن ظهرت العديد من النوعيات إضافة إلى هذا عام وفني، خاص، وحكومي، ودولي، ومؤسسات جامعية أجنبية، ثم نقل لنظم دول أخرى أخيراً مثل المدارس اليابانية، وغيرها مما أدت وتؤدي إلى الطبقة والانقسام والازدواجية في الثقافة والشخصية المصرية، حتى أصبح التعليم تجارة رابحة لبعض الذين يحاولون استغلال أعلى ما نملك من أجل الحصول على كسب سريع. ولم تقف هذه التجارة الرابحة عند حد الدروس الخصوصية، وإنما امتدت للمعاهد والجامعات الخاصة، نتاج عهود الفساد والافساد، والثراء الفاحش للاغنياء، على حساب الأغلبية التي تعاني الفقر والقهر^(l).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ما بين الثنائية بين ما هو حكومي وخاص، ديني ومدني، عام وفني، وطني وأجنبي، وغيرها من الثنائيات، بل إنه امتد ليحمل ثنائية، بل ثلاثية، ورباعية بين الحكومي والحكومي ذاته. ومثال على ذلك أن بمصر العديد من أنواع التعليم في المدارس العامة حيث يوجد تعليم مجاني حكومي وتعليم مجاني حكومي في مدارس تجريبية- أطلق عليها حديثاً مدارس رسمية- بمصروفات، والتجريبية المميز (الرسمية المميزة) بمصروفات أعلى من التجريبية أو الرسمي العادي، ويوجد أيضاً مدارس النيل⁽ⁱⁱ⁾ والتي تعتبر مدارس حكومية تابعة لمجلس الوزراء إلا أن المصروفات الخاصة بها تعتبر ضخمة حيث

بحسب قرار مجلس الوزراء الذي يحدد مصروفات مدارس النيل للعام الدراسي الجديد ٢٠١٦/٢٠١٧ يلاحظ به أن المصروفات مرتفعة إلى حد ما، حيث تبدأ من ١٢ ألف و ٨٢٥ جنية لمرحلة رياض الأطفال حتى تصل إلى ١٥ ألف و ٧٦٥ جنية للمرحلة الثانوية وهو ما يجعل هذه المدارس مقصورة على فئة بعينها من المجتمع المصري.

وأثار قرار التوسع في إنشاء هذه المدارس حفيفة الكثيرين ومنهم تربويين مستنكرين ومننديين بما وصفوه بالتوجه الطبقي "الشرس" لمواجهة تعليم الفقراء المجاني⁽ⁱⁱⁱ⁾. فتصريحات رئيس الوزراء المصري تشير صراحة إلى إمكانية أن يكون التوسع ضمن إطار مبادرة مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مدارس جديدة والتي تعتزم وزارة التربية والتعليم طرحها خلال المرحلة المقبلة بحوالي (٢٥) مدرسة⁽ⁱⁱⁱ⁾ بالإضافة إلى ذلك صرح رئيس الوزراء بأن تضمن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مدارس النيل المصرية ضمن الخطة الإستثمارية للوزارة. من هذا يتضح التوجه السلعي الاستثماري للدولة ممثلة في الحكومة المصرية التي - وخلافاً لما نص عليه الدستور بمجانية التعليم - نجده قد أصبح سلعة تستثمر فيها الدولة بدلاً من أن تستثمر في أولادها!!! وبذلك تتعدد أنواع المدارس وتختلف في ضوئها المناهج والأساليب التدريسية المتبعة، مما يؤدي إلى الاختلافات الشاسعة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا في نوعية التعليم الذي يلتحقون به وذلك في نفس المدينة أو المنطقة الواحدة^(iv).

• إن أسطورة الفشل أو عجز التعليم الحكومي وهي الأسطورة التي لا تزال تغذي إلى اليوم هجوم الرأسماليين على النظام التعليمي العام في كل مكان يبرز التساؤل الذي يطرحه البعض " لماذا يزداد ذلك الهجوم الشرس على التعليم في مصر دون تقديم بدائل سوى التوسع في التعليم الخاص والهروب الى الشهادات الأجنبية بحيث أصبح هذا التعليم تجاره شديده الربحية؟ " لتأتي الإجابة موضحة أهداف أنصار الرأسمالية الجديدة والذين لا يباليون إلا بما يرونه محققاً لمصالحهم، بالهجوم على المجانية تحديداً واعتبارها السبب في تردي وضعف التعليم. لتصبح النتيجة انصراف كل من يستطيع ويقدر إلى التعليم الخاص أما الأكثر قدره فينتجه إلى المدارس الدولية والشهادات الأجنبية وينتهي بهم الحال إلى الجامعات الخاصة. ويصبح التعليم الوطني لأبناء الطبقة الوسطى أو غير

القادرين على إرسال أبنائهم إلى المدارس ذات المصروفات المرتفعة والتي تعلم بلغة أجنبية غير العربية. ومن ثم يصبح التعليم متاح للفقراء هو الآخر تعليم فقير في نظرهم أيضا ولا يتيح لأصحابه إلا الفقر^(iv).

وهكذا تستمر ضغوط قوى السوق والرأسمال في كل مكان للدفع بتفكيك المدرسة العامة وتحرير قطاع التربية والتعليم تحت شعار الإصلاح من أجل الفعالية وتطوير الأداء والبحث عن الجودة، وهي تخضع اليوم لأمر واحد: التكيف مع عولمة الاقتصاد. والحال أنه مع غمرة الإتشغالات الاقتصادية وتساعد النزعة التسليعية غالباً ما يتم التضحية بالرسالة الأساسية للتربية والتعليم، وهو ما ستدفع ثمنه غالباً شعوب العالم على المدى القريب^(vi).

كما يعكس الواقع الحالي للتعليم الجامعي تأزراً شديداً للوضوح مع الوضع بالتعليم ما قبل الجامعي مما يُعزز سعي الحكومة المصرية باتجاه تعزيز السياسات الليبرالية الجديدة في القطاع التعليمي بشقيه، فمنذ التسعينات يشهد قطاع التعليم الجامعي تطورات كبيرة في اتجاه تغليب آليات السوق وتدعيم دور القطاع الخاص وتمثلت أهم هذه التطورات في قيام أعداد متزايدة من الجامعات الخاصة المصرية بلغ عددها (٢٠) جامعة، وعدد (٤) جامعات أهلية، أي بما يمثل تقريباً نفس عدد الجامعات العامة والبالغ عددها (٢٧) جامعة، حيث بلغت نسبة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي الخاص ما يوازي ٣٥% من أعداد الطلاب^(vii)، وتعد هذه الأرقام مؤشراً أولاً على أن هناك خطوات عملية قد بدأت بتفويض القطاع الخاص لقيادة قطاع التعليم الجامعي.

هذا وقد سمحت الحكومة المصرية، في سياق سعيها لتخفيض إنفاقها على التعليم، للجامعات بإفتتاح شعب خاصة بمصروفات داخل الجامعات الحكومية وباستدخال نظم جديدة للتعليم تسمى التعليم الموازي أو الأقسام المميزة، أو التعليم المفتوح بدلاً من الانتساب الذي كان متبعاً، وهي وإن اختلفت المسميات لكن المضمون واحد، على اعتبار أن هذه البرامج في الجامعات العامة تعمل على تنوع مصادر الدخل المتولد لدى الجامعات للمساعدة في توفير التعليم المجاني لباقي الطلاب. وتتطلب هذه البرامج دفع مصروفات مرتفعة مقارنة بالتعليم العادي الذي

يتلقاه الطلاب، ولجأت العديد من الجامعات إلى البرامج المميزة ومنها جامعة القاهرة التي تضم نحو (٢٨) برنامجاً للتعليم المميز في (١٢) كلية داخل الجامعة^(viii). وتسعى عدد كبير من الكليات إلى فتح المزيد من البرامج المميزة، والتي يتم الترويج لها على أنها تقدم خدمات طلابية تنافس التخصصات العالمية حيث يأتي عدد كبير منها بالتعاون مع جامعات عالمية في الدول المتقدمة.

هذا وقد انتقد البعض تحويل التعليم الجامعي إلى هيئات اقتصادية لا دخل للدولة فيها، وتحرير التعليم مثل تحرير التجارة بجعله سلعة تخضع للعرض والطلب، وإن تم بمسميات مراوغة، كما تم معارضة تسليح التعليم وتحويل المعرفة إلى سلعة لا يحصل عليها إلا القادرون مادياً، كما شابته عملية الخصخصة الفساد والافساد وتحلل كثير من القيم الأخلاقية^(lix).

والسؤال الذي يطرح نفسه هل التربية المدعومة بواسطة الوكالات المانحة والمقترنة بالفكر الليبرالي الجديد وكذلك توجهات النخبة المحلية والداعية إلى الخصخصة وتدويل التعليم والتنافس الدولي - تؤدي إلى الجودة والمساواة؟ هل الوكالات المانحة والمساعدات التي تقدمها تساعد فعلاً الدولة المتلقية أم تعوقها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن من خلال المحور التالي فهم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والصفوة المحلية في إعادة هيكلة قطاع التعليم على ضوء التوجهات الليبرالية الجديدة عن طريق تحليل هذا الدور والآليات التي تعمل وفقاً لها واللاعبين الأساسيين، فالافتراض هنا أن نشر وفرض تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على مجتمعات العالم الثالث يتم بتوظيف وترويج المنظمات الدولية للاستشارة الدولية ولصيغ القروض والديون وأيضاً بتوظيف البحث التربوي لخدمة تطبيق مثل هذه السياسات، وسيتم استعراض هذا الأمر تباعاً.

المحور الثالث: دور المنظمات الدولية والنخبة المحلية في إعادة هيكلة قطاع

التربية على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد

تقوم المنظمات الدولية ويدعمها داخلياً النخب السياسية والمجتمعية بدور كبير في إعادة تشكيل القطاع التعليمي المصري متخذة من التوجهات الليبرالية الجديدة الداعية

للخصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة إقتصادية ذريعة وهدفاً. تتمثل هذه الذرائع في الاستشارة الدولية، والإقراض وتقديم المنح والمساعدات، والهيمنة المتزايدة للبحث التربوي المرسخ لخطاب الوضعية العالمية، وفيما يلي تفصيلها.

الاحتلال الثقافي بالاستشارة الدولية

يرى البعض أن المؤسسات والوكالات الأجنبية التابعة للأمم المتحدة والتي تدار تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (الجات) وصندوق النقد الدولي مداخل العولمة التي تتم من خلالها عملية تدعيم التبعية للدول الرأسمالية وللنظام الرأسمالي الجديد بدمج الدول المحتلة في السابق داخل النظام الجديد للهيمنة العالمية^(ix).

وتتخذ العولمة آليات متعددة كالمؤسسات والوكالات الأجنبية التابعة للأمم المتحدة والتي تدار تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (الجات) وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار نجد العولمة تمثل التداخل المباشر للأولويات الإقتصادية والتربوية المدعومة بواسطة المانح التربوي الرئيسي ووكالات المساعدة التقنية ومنها المؤسسات السابقة، بالإضافة إلى الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAID، والوكالة الكندية الدولية للتنمية CIDA، والوكالة اليابانية للتعاون JICA، وتوفر هذه الوكالات المسيطرة "صفات" متشابهة لتحسين المساواة، والكفاءة، وجودة النظم التعليمية، وتنفيذ الإصلاحات بواسطة صناعات القرار التربويين والذين غالباً ما يتوفر لهم اختيار محدود ولكن تعتمد قيم العمل على المقايضة للحصول على الدعم المادي الذي تحتاجه الدول^(ixi).

وفي هذا السياق، فقد قيل إن الدول المانحة ووكالات المعونة الفنية تتميز بروح الخبرة، بمعنى أن خبراء دوليين لديهم المعرفة التي اكتسبوها من خبرات قومية متعددة ينظمون إصلاحات تعليمية قومية في الدول ذات الدخول المختلفة من خلال الحكومة المحلية لأنهم أقدر بطريقة أفضل على تقديم وتقويم التغييرات الناجحة في النظم التعليمية أكثر من المخططين التعليميين المحليين.

وهكذا فإن الخبرة تركز على المستوى الدولي، وهذه الخبرة تكون في وضع أفضل لاقتراح التغيير أكثر من السياسيين أو التكنوقراطيين الأقل معرفة^(lxii).

إن عمل هذه المنظمات بهذا الوضع يمكن أن يقبل في وقت سابق، بحجة أن المؤسسات المحلية ليس لديها الخبرة الفنية لصنع قرارات وسياسات معقدة، ولكن لا يمكن حالياً القبول بهذا الأمر، لأنه ببساطة غير صحيح، فالخبراء المحليون قادرون بكفاءة على صنع قرارات سياسية بأنفسهم. ولكن، فإن هذا الأمر يتم حالياً وبقصد إعاقة مجهودات الخبراء المحليون بغرض مواصلة الاعتماد على الخبرة الدولية^(lxiii).

فالعديد من المنظمات والوكالات الدولية سواء أكانت على المستوى الدولي أو القومي ترعى أنشطة ومشروعات بحثية يرتبط العديد منها بقائمة أولويات سياسية معينة. فعلى سبيل المثال يهتم البنك الدولي بالمساعدة والتطوير بأشكالها المختلفة وأياً كانت هذه الوكالات والمنظمات دولية أو قومية كبيرة أو صغيرة فإن الاحتمال الأكبر أن مبدأ المتعاقد هو أن يحدد الهدف وحتى طريقة البحث.

وبتحليل نقدي للدمج القائم للبلاد ذات الدخل المنخفض داخل اقتصاد رأسمالي متحرر عالمي نجد أن مفهوم وعمليات التنمية من حيث كونها استثماراً في رأس المال البشري والاجتماعي قد استخدمت كأداة للترويج الفاعل للاستعمار الجديد والذي من خلاله شكل الغرب قائمة الأولويات الدولية باتجاهات دولية مهيمنة^(lxiv). وقد كان لظهور الدراسات التنموية أهمية كبيرة حيث إنها سمحت بتشكيل المعرفة عن البلاد التي تم استعمارها في الماضي وذلك عن طريق إنشاء فهارس عالمية من التقارير والإحصائيات التي تملكها الوكالات التنموية والتي منها البنك الدولي. وقدم هذا آلية أساسية لتطبيع البلاد ذات الدخل المنخفض ووفر معرفة وتحكما في هذه البلاد من خلال تطبيق تقنيات للسلطة سواء في شكل سياسات أو فنيات أو برامج مساعدة أو مشروعات وغير ذلك^(lxv).

وبناءً على ذلك يمكن القول إن المستشارين الدوليين والاستشارات الدولية ونوعية المشروعات التي يدفع بها من جانب الهيئات والوكالات الدولية يكون في معظم الأحوال مدفوعاً بغرض سياسي. وهذه الوكالات حين تعين مستشارين ومراجعين لتنفيذ المشروعات

البحثية والتطويرية فإن مهمتهم الأساسية تتركز في عملية التوجيه والمتابعة، في حين تقوم بتعيين باحثين آخرين ليتولوا أمر المشروعات البحثية ولا يتاح لهم إلا تدخل بسيط في مدخلات ومخرجات الأبحاث. هذا بالإضافة إلى كونهم لا يتمتعون بالحساسية الكافية تجاه التكامل الثقافي للبلد أو البلاد التي يرسلون لدراسته^(lxvi).

وفي السياق نفسه، تم التنبيه لمخاطر استخدام البحث التربوي والتي تتم حسب طلب الهيئات والمؤسسات الحاكمة التي باتت مرتبطة بشكل كبير بعمليات صناعة القرار وأهداف الدولة حين حولت مبادئ السوق الليبرالية الجديدة البيئة الأكاديمية كنموذج للاقتصاد العالمي من خلال العديد من النماذج البحثية التي يمكن أن تُشكل وتُبنى بطرق يمكن أن تعمل على تأكيد التبعية والهيمنة أكثر من عملها على تقوية ملكية وصوت أصحاب المصالح أو أن تقابل حقاً الإحتياجات المحلية^(lxvii). حيث عملت القوى الدولية المدفوعة بالعولمة على تغيير دور الدولة في التربية، ونما اتجاه متزايد نحو قيام وكالات دولية بتشكيل قائمة أولويات السياسة التربوية العالمية مثل البنك الدولي.

فيما مضى، شكلت وأثرت كل من قوى الدولة والقوى الدولية-بطريقة متوازنة- عملية التعليم بالمجتمعات. فقوى الدولة لها دور في تنظيم وتشكيل وتمويل التعليم، ومن جانب آخر لعبت القوى الدولية دوراً هاماً في تشكيل التعليم كنظام أكاديمي وكمجال عملي. حالياً، بينما لا زالت نفس القوتان تشكلان وتؤثران على التعليم ولكن إنتقل مركز الثقل بين القوتين لصالح الطرف الدولي المهيمن، حيث أن الدور القومي التقليدي للدولة أصبح ضعيفاً بينما أصبح التوجه نحو الاتجاهات العالمية أو العابرة للحدود أقوى^(lxviii). ويُرجع البعض هذا التوجه لأولويات السياسية لأصحاب المصالح أو الوكالات التي تتبناها^(lxix).

إنهم يرون العودة إلى الروح الوضعية للبحث بالرجوع إلى فكرة الإستعارة لإعادة تشكيل، وإصلاح النظم التربوية..... والتي قد أصبحت منطوق شائع لعمليات التغيير وهو مستمر في التأثير على المشاورات والمبادرات للعديد من صانعي السياسات حتى يومنا هذا. هذا ما نراه في العمل الإحصائي للعديد من

المنظمات الدولية والدراسات المقارنة طويلة المدى العابرة للدول للتعليم التربوي التي أصبحت فرض على الإهتمام الدولي لصناع القرار ولعموم الناس^(lxx).

ويظهر هذا جلياً في إختبارات التحصيل عبر الدولية والتي غدت أكثر مركزية للخطاب الحكومي وسياسات الاستعارة^(lxxi)، والتي تقدم من خلال هيئات دولية مثل الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)، والتي تقيس الإتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS). ومن هذا المنطلق نجد كثيراً من دول العالم، تحت تأثير الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية قد خضعت للمشاركة في هذه المقارنات، والتي تفترض المعايير الموحدة، والتجانس بين هذه المعايير وغايات التعليم في كل المجتمعات، وهي ترفض أي إدعاء بالخصوصية التاريخية، والاجتماعية والثقافية لقد تحولت الدعوة للمقارنات الدولية - كما هي للمعايير - إلى "أيدولوجية" صارمة يجب أن يخضع لها الجميع. ومن المؤكد، في ظل التباينات الشاسعة الراهنة، أن يحصل طلاب المجتمعات المتقدمة باستمرار وفي كل المقارنات على درجات ومستويات أعلى بكثير مما قد يحصل عليه طلاب أنظمة التعليم المأزومة في العالم الثالث^(lxxii).

ويتساءل كمال نجيب (٢٠٠٧) لماذا هذه المقارنات على الصعيد الدولي؟ الإجابة أن هذه الفكرة المغلوطة والمضللة التي راحت المنظمات الدولية تروج لها مؤخراً، وأخذت سبيلها إلى التطبيق في كثير من المجتمعات، إنما تكمن أهميتها في استمرار هيمنة النموذج الغربي، الأمريكي على وجه الخصوص، على مجتمعات العالم الثالث في مجال التعليم، كما في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع. ويظل إدراك مستويات التفاوت الصارخ مصدراً لشعور هذه المجتمعات بالخيبة والعجز والدونية، والاحتياج الدائم، في طريق طويل لا ينتهي بأجل معلوم، إلى الخبرات الأجنبية للمشاركة في تطوير وتحديث أنظمة تعليمها، والرضوخ لسياسات ليس لها مضمون في ذاتها. وهكذا تجد المجتمعات النامية أن قضايا السياسات التعليمية، لم تعد بيدها، وباتت تتخذ في ضوء البرامج والإجراءات التي تعرضها المنظمات الدولية.

وفي ذات السياق يطرح ميشيل كروسلي^(lxxiii) السؤال التالي: هل المسوحات الكمية كبيرة المدى المدعومة من وكالات التطوير الدولية وحاليا الدراسات الدولية المعاصرة لتحصيل الطلاب تولد بيانات ذات حساسية ثقافية كافية للمساعدة في تحسين جودة التربية في البلاد ذات الدخل المنخفض مع الأخذ في الاعتبار التقاليد والميراث الثقافي المتنوع؟

الاحتلال الثقافي بالإقراض وتقديم المنح والمساعدات

لم يقتصر دور الدول المتقدمة على الاحتلال الثقافي عن طريق الاستشارة الدولية ممثلة في الوكالات والمنظمات الدولية، بل اتجهت أيضا في سبيل إحكام السيطرة على الدول النامية إلى الاحتلال بالديون. فقد تبنت هذه الدول سياسة الإقراض وتقديم المنح والمساعدات؛ ولذلك فقد أنشأت هيئات عالمية للإقراض وتوجيه سياسات الدول النامية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وأيضا أنشأت هيئات للإقراض والمنح منها هيئة المعونة الأمريكية^(lxxiv)، مبررة تقديم هذه المنح كجزء من مسؤوليتها التاريخية تجاه الدول النامية كمسؤول رئيس عن مشكلة الفقر والفقراء في هذه الدول^(lxxv).

إن المعونات الخارجية الثنائية التي تقدمها حكومات دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، وأيضا المعونات متعددة الأطراف والتي تقدمها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي للدول النامية، غالبا ما يرتبط تقديمها ببعض الأهداف الإنسانية والسياسية والإقتصادية والشروط التي تهدف إلى تعميق تبعية تلك الدول للجهات المانحة، وعلى الرغم من أن معونة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي تعد أقل تأثيراً على النظام السياسي والاقتصادي للدول المتلقية من المعونات الثنائية والتي تقدمها حكومات دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هيمنة القوي العظمي على تلك المنظمات الدولية تجعل منها وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية^(lxxvi). فلا يوجد برنامج مساعدات ثنائية يسمح لعامله أن يوجهوا كل أهدافهم للمساعدات والإحتياجات الإنسانية وحدها دون تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية^(lxxvii). فالجهات المانحة لا زالت تروج لسيادتها، ومصالحها، ولا زال البعض منها غير مستعد لتحيه اهتمامه جانبا، وتقديم اهتمامات الدول المتلقية^(lxxviii).

ومن ناحية أخرى قد تلجأ دول بعينها لقبول بعض السياسات لتمرير قرارات داخلية مثيرة للجدل حتى إذا فشلت هذه السياسات فيتم القاء اللوم على الخارج وليس الداخل وفي هذه الحالة لن تؤدي المعونة أو المنحة إلى مساعدة الدولة المتلقية بل إلى ايقاع الضرر عليها^(lxxix). وفي هذا السياق يشير الدكتور حامد عمار لدور المشورة الأمريكية من خبراء تم استدعائهم من جامعة هارفارد في تبرير خفض المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من ست إلى خمس سنوات. كما يوضح أن ٧٠% من المعونة الأمريكية يذهب إلى الخبرة الأمريكية بصور مختلفة ومن ذلك المرتبات المقطوعة من المعونة نظير مرتبات الخبراء (المستشارين)، علاوة على ما ينفق من المعونة على الوفود الاستشارية من الخبراء الأمريكيين الذين يأتون لمدة قصيرة^(lxxx).

فعلى غرار العديد من دول العالم الثالث، وفي إطار التقسيم العالمي للعمل ونظم التعليم بات مطلوباً من الدول النامية تكييف نظامها التعليمي والتحول من التركيز على التعليم الأكاديمي العالي المحتكر للمؤسسة الرأسمالية العالمية إلى التعليم الأساسي والمهني والتعليم المتوسط لإنتاج وتأهيل أيدٍ عاملة ذات تأهيل مندنٍ ومتوسط رخيصة الثمن لتلبية حاجات الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بحلقات السوق العالمي، ولتحقيق هذا المأرب ترفع المؤسسات المحتكرة شعارات في ظاهرها إنسانية كالححد من الفقر، بينما في باطنها عملية ممنهجة لمشروع تحويل فقراء العالم إلى عمال لكي يستغلوا بأجر عالمي بخس من خلال توفير صيغة التعليم الأساسي.

وتأكيد لما سبق: "من السهل إظهار أن استراتيجية البنك الدولي الهادفة إلى الحد من الفقر هي بالضبط إنتاج طبقة من الأفراد الذين ليس لديهم من خيار سوى بيع طاقة العمل لديهم (قوة العمل) في سوق عمل تنافسي، وتمكينهم للقيام بذلك عبر توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية في بيئة يلقي فيها على الدولة واجب دعم السوق وفي تعاون وثيق ومطرّد مع صندوق النقد الدولي، أنتج البنك الدولي عند نهاية القرن الإطار الفكري والمؤسسي الذي يسعى الإمبرياليون من خلاله إلى فرض مخططاتهم على العالم النامي"^(lxxxi).

من هنا بدأت دول العالم الثالث، وبتوجيه من المؤسسات المالية الدولية الداعمة لها، بتطوير استراتيجيات وسياسات تعليمية جديدة بذريعة رفع قدرتها التنافسية في الاقتصاد المعولم والمتجه نحو ما يسمى اقتصاد المعرفة، ولذا نجدها قد بدأت في تعزيز وتضخيم التعليم التقني والتعليم المهني، من خلال زيادة عدد المعاهد والكليات المتوسطة المتخصصة في هذه المجالات، ومضاعفة أعداد طلبتها. ويأتي ذلك على حساب تطوير تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتخصصات التي تتعامل مع قضايا وهموم المجتمع، وتسهم في بناء اقتصاد محلي مستقل^(lxxxii).

وفي هذا السياق، يوجد الآن تيار من صفوة المجتمع ورجال الدولة والمنظمات الدولية يدعو إلى تكيف مناهج التعليم مع حاجيات السوق العالمية وينادي بأن الحل لمشاكل التعليم في مصر يكمن في التعليم الفني وفي توسيع نطاقه وتوفير ما يحفز على زيادة أعداد الطلاب بالمشاركة فيه^(lxxxiii). على الرغم من غياب خطة واضحة من الوزارة لتطوير التعليم الفني! إلا إذا كانت الوزارة تعتبر أن الوسيلة للتطوير هي بث مجموعة من الإعلانات تحت شعار "التعليم الفني خير لمصر" والتي يظهر فيها طالبات يتدربن في المصانع على الحياكة والغزل والنسيج وأعمال التجميل وتصفيف الشعر والمكياج، وطالب يتدربن على أعمال النجارة والميكانيكا والفندقة. هذا وقد خرجت توصيات الحوار المجتمعي الأخير لتطوير التعليم والمنعقد بنهاية العام الماضي (٢٠١٦) والخاصة بالتعليم الفني^(lxxxiv) ومنها الدعوة إلى زيادة الملتحقين بالتعليم الفني إلى ٥٠%، ومواصلة إنشاء المدارس الفنية، وتشجيع القطاع الخاص لإقامة شراكات مع المدارس الفنية لإقامة صناعات صغيرة بها.

مثل هذه الأفكار تُطرح لتوليد المزيد من الضغط من أجل اخضاع النظم التربوية والتعليمية لروح ومناهج النموذج الفني والذي تؤكد احصائيات القبول بمراحل وأنواع التعليم المصري إنه يلتحق بالتعليم الفني حوالي ٦٥% من الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ومعظمهم من الفقراء غير القادرين على الإلتحاق بالتعليم الثانوي العام، لانخفاض مجموعهم، أو لأنهم من الحاصلين على المجموع الذي يؤهلهم للإلتحاق بالثانوي العام، ولكن نتيجة لفقدهم ونظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفني لصعوبة متابعتهم للدراسة في التعليم

العام. وهذا الوضع هو أول ملامح الطبقة التي يعاني منها هذا النوع من التعليم ولكن هناك ما يعمق هذه الطبقة بما يعانية من أزمت بل من كوارث^(lxxxv). وكأن لسان حال المسؤولين عن هذا التعليم أن التعليم الفني مهم وجيد لأبناء الآخرين وليس لأبنائي.

وبحسب تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥) يوجد بالعالم نحو (١٦٨) مليون طفل عامل، أي حوالى (١١) في المائة من مجموع الأطفال، منهم (١٠٠) مليون فتى و(٦٨) مليون فتاة، ونصف هؤلاء تقريبا يشتغلون في أعمال خطرة، وفي (٢٠١٢) أظهرت الإحصائيات أن (٢١) مليون طفل يعملون بالإكراه^(lxxxvi).

ويشير تقرير اليونسكو " تقييم إصلاح التعليم الأساسي في مصر " الصادر عام (١٩٩٦) إلى مشاركة الهيئات الدولية المانحة للعون، والتي تضم بشكل رئيس البنك الدولي، والإتحاد الأوروبي، ووكالة المعونة الأمريكية، في دعم برنامج إصلاح التعليم الأساسي في مصر، ويوصي باستمرار الجهود من قبل منظمات الأمم المتحدة^(lxxxvii). وتحديداً، وفي ذات السياق، وتحت ضغط المنح والقروض والأبحاث المشتركة بين الجانب المصري والأمريكي، استجابت مصر لرؤية الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي - كغيرها من دول العالم الثالث - والممثلة في قبول صيغة التعليم الأساسي، استجاب النظام لنصيحة البنك الدولي بتخفيض سنوات التعليم الأساسي إلى (٨) سنوات بدلا من (٩) سنوات، وذلك لمواجهة عجز الموازنة وتقليص الإنفاق العام، إلا أنها عادت عن ذلك قيما بعد وأصبح (٩) سنوات مرة أخرى، وبصدور قانون معايير الجودة والاعتماد في التعليم، تأخذ الخصخصة مساراً حاسماً ومتصاعداً نحو توسيع رقعة التعليم الخاص، والتخلص من مراحل تعليمية كاملة؛ الإعدادي والثانوي والجامعي، والتوقف عن الإنفاق على هذه المراحل؛ لأنها المراحل الأكثر كلفة في التعليم، والإكتفاء فقط عند مرحلة التعليم الابتدائي، كما تنص الاتفاقيات الدولية المختلفة المتعلقة بهذا الشأن، والصادرة عن الأمم المتحدة أي توفير تعليم مدته ٦ سنوات للجميع^(lxxxviii). والأمن وبعد مضي عقود عديدة من تنفيذ صيغة التعليم الأساسي يرى البعض^(lxxxix) أن:

- "هناك طبقة مهيمنة ترى أن تكون المجانية قاصرة فقط على التعليم الأساسي فهو كاف جداً لأبناء الفقراء، وليس ثم من داع أن ينالوا قسطاً أكبر من

التعليم، كما ترى أنها مسئولة - بالقوة أو بالحق الأبوي - عن هؤلاء الفقراء، وعليها أن تستأنسهم، وأن تقيهم في حالة من الصمت حتى لا ينهضوا، وحتى يظلوا راضين بما قسمته لهم الطبقة المسيطرة من تعليم لا يتجاوز الحد الأدنى، وإن تجاوزه فلا يتعدى التعليم الفني أو التدريب المهني، إنها سياسة الاستبعاد والإقصاء والاصطفاء التي تمارس الآن على كافة الأصعدة".

وحتى هذا الإلتزام الذي أقرته الإتفاقيات الدولية المختلفة والذي ينص على توفير تعليم مدته (٦) سنوات للجميع نجده لم يتحقق لأن هذا وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرون عاماً على صدور الإعلان العالمي حول التربية للجميع. لقد أكد الإعلان العالمي حول التربية للجميع الذي عقد في جومتين بتاينند (١٩٩٠) على الإلتزام بحد أدنى من التعليم وهي المرحلة الأولى من التعليم، قابلة لأن تتوسع وتضم مراحل أخرى منها رياض الأطفال والتعليم المتوسط،^(xc)، وجرى إعادة تأكيد هذا الإلتزام بالمنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار (٢٠٠٠) وتم تمديد فترة تحقيق الأهداف العامة والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات والمجتمع الدولي لتوفير التعليم الأساسي للجميع إلى حلول عام ٢٠١٥، حيث أكد الهدف الثاني من أهداف المنتدى على:

تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي بحلول عام (٢٠١٥)^(xci)

وتشير تقارير المتابعة، التي أصدرها البنك الدولي واليونسكو، إلى أن التقدم الذي حدث تقدم طفيف، ولا يكفي لتحقيق الهدف المحدد في سنة (٢٠١٥)^(xcii). وهذا ما يعكسه ما جاء بالتقرير التالي:

" فلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، لم يحقق العالم أهداف التعليم للجميع. ما زال قطاع التعليم يعاني من قلة الموارد والتمويل. فالعديد من الحكومات زادت من نسبة الإتفاق، ولكن قلة قليلة منها أعطت أولوية للتعليم في الميزانيات الوطنية، ومعظمها لا ترتقي فيها المبالغ

المخصصة للتعليم إلى نسبة 20 ٪ الموصى بها والمطلوبة لسد الفجوات التمويلية. أما الجهات المانحة فحالتها لا يخرج عن إطار هذه الصورة، فبعد زيادة أولية في ميزانيات المعونة المخصصة للتعليم، عادت وخفضت هذه المعونة منذ عام 2010 ولم تعط الأولوية كما يجب للبلدان الأمس حاجة لهذه المعونة. (xciii).

ومع الأهداف الإنمائية للألفية تجدد الالتزام حيث نص الهدف الثاني على:

"تحقيق تعميم التعليم الابتدائي" (xciv)

ولكن، ليست المشكلة في مجرد إتاحة التعليم الابتدائي ولكن نوعية التعليم، فالتعليم لا يساوي مجرد القيد أو الالتحاق بالمدارس، كما أن التركيز المفرط والوحيد من قبل الوكالات المانحة على فكرة التعليم للجميع والتعليم الأساسي كونه الأولوية الوحيدة لبرامج المساعدات الدولية منذ التسعينات ولأن، يمكن أن يولد عواقب خطيرة من أبسطها أن تصبح أنواع التعليم الأخرى غير ذات أولوية (xcv). فهل التركيز على التعليم الابتدائي العالمي فقط يكفي وحده؟ وماذا عن سنوات ما قبل التحاق الطفل بالمدرسة، وماذا عن التعليم الثانوي؟ إن توجيه كل الأموال إلى التعليم الإبتدائي الرسمي، كأسلوب لتحقيق التعليم للجميع، يمكن أن يقود إلى سياسات غير متوازنة، وغير فعالة، ففي الوقت الراهن لن يقاس التقدم بما إذا كان الأطفال قد استكملوا أو لم يستكملوا التعليم الإبتدائي، وإنما يقاس بمدى تمكنهم من الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي واستكمالته (xcvi)، ففرص الوصول إلى هذا التعليم -خاصة التعليم العالي- لا تزال غير متكافئة إلى حد قد يسهم في إدامة اللامساواة في فرص العمل ويتبين ذلك داخل البلدان (معظم العاملين الحاصلين على التعليم العالي هم من أسر من فئة الدخل المرتفع) وبين البلدان (البلدان التي يرتفع فيها عدد الملتحقين بالتعليم العالي هي بلدان صناعية، تسجل معدلات مرتفعة أصلاً من الحاصلين على هذا التعليم) (xcvii).

جدول رقم (١)

قائمة الحقائق الأساسية بشأن المساعدات التعليمية للمنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف والثنائية

الإسم	الأولويات الرئيسية في قطاع التعليم	تاريخ البداية	الإنترام النقدي للتعليم في السنة المالية بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية لأنشطة التعليم الشاملة	المصدر

الإسم	الأولويات الرئيسية فى قطاع التعليم	تاريخ البداية	الإلتزام النقدى للتعليم فى السنة المالية بالدولار الأمريكى	النسبة المئوية لأشطة التعليم الشاملة	المصدر
اليونيسكو	التعليم للجميع، إستدامة التعليم بجودة وشمولية	١٩٤٥	١٦٩.٤٨٤.٥٠٠	%٢٦	٣٦ ج/٥ البرنامج والميزانية المعتمدة ٢٠١٣-٢٠١٢
اليونيسيف	تعليم أساسى ومساواة للجنسين	١٩٤٦	٧٠٩.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠	التقرير السنوى ٢٠١١
البنك الدولى	تعليم أساسى، تعليم عال، مهنى، تدريب تحت الطلب، ماقبل المدرسة	١٩٤٤	١٧٣٣.٠٠٠.٠٠٠	%٤	التقرير السنوى ٢٠١١
منظمة العمل الدولية	المهارات والمعرفة للشباب والعمالة، والقدرة التنافسية، والنمو	١٩١٩	٩٣.٥٠٠.٠٠٠	%٩	برنامج وميزانية لفترة سنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
هينيمان، لى/ الصحيفة الدولية لتطوير التعليم ٤٨ (٢٠١٦/٩/٢٢)					
المنظمات التنافسية					
الجاىكا (اليابان)	التعليم الأساسى، التعليم الفنى والمهنى، والتعليم العالى	١٩٥٤	١٨٥.٣٣٣.٢٠٠	%٢.١٤	التقرير السنوى ٢٠١١
هيئة المعونة الأمريكية	تحسين القراءة فى الصفوف المبكرة، والحصول على التعليم العالى، والتعليم للشباب فى حالات الأزمات والصراعات	١٩٦١	١٣٤٨.٠٠٠.٠٠٠	%٢.٨	وزارة الخارجية - هيئة المعونة الأمريكية، موجز الأداء المشترك والمعلومات المالية للسنة المالية ٢٠١٠
هيئة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)	الوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية، وإكمال التعليم الابتدائى	١٩٦١	٩٦٠.٠٥٣.٦٢٥	%١٤.٥	التقرير السنوى والحسابات ٢٠١٢-٢٠١١
وكالة التنمية الكندية الدولية (سيدا)	التعليم الابتدائى، وسياسة التعليم والإدارة الإدارية، والمرافق التعليمية، تدريب المعلمين، التدريب المهنى، والتعليم العالى	١٩٦٨	٤١٨.٢٩.٠٠٠	%١١.٦٠	تقرير أداء الإدارات ٢٠١٠-٢٠١١ / تقرير إحصائى للمساعدات الدولية ٢٠١١-٢٠١٠
وكالة التنمية السويدية	التعليم الابتدائى، سياسة التعليم والإدارة، التعليم المهنى،	١٩٦٥	٠٠٠.١٣٩.٠٠٠	%٤	تقرير سنوى ٢٠١١

الإسم	الأولويات الرئيسية في قطاع التعليم	تاريخ البداية	الإلتزام النقدي للتعليم في السنة المالية بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية لأشطة التعليم الشاملة	المصدر
الدولية (سيدا)	تعليم عالي				
كويكا (كوريا الجنوبية)	توسيع فرص التعليم الأساسي، والتعليم المهني، وتحسين بيئة التعليم العالي	١٩٩١	١٠٠.١٢٨.٠٠٠	%٢٤.٥	إحصائيات مساعدات كويكا ٢٠١١
نورداد (النرويج)	التعليم الأساسي (الجزء الأكبر)، التعليم ما بعد الثانوي، التعليم الثانوي	١٩٦٠	٢٥٥.٣٤٣.٤٦٧	%٥	مساعدات التنمية النرويجية بالقطاع ٢٠١١
(اوس ايد) أستراليا	المنح الدراسية للتنمية (39) من ميزانية التعليم، والتعليم الأساسي (٢٨)، وإدارة التعليم والأنشطة على نطاق القطاع، والتعليم المهني التقني، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي	١٩٧٤	غير متاح	%١٧	التقرير السنوي اوس ايد ٢٠١٠ - ٢٠١١
هولندا	تعليم أساسي، تعليم مهني، مجموعات الغير مميزين	١٩٦٥	٤٧١.٣١٩.٠٠٠	%٧.٧	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تقرير نظام الإلتئمان ٢٠١٠
التعاون البلجيكي للتنمية	التعليم العالي، التعليم الفني والمهني، التعليم الإبتدائي، من خلال الشراكة الدولية للتعليم (مبادرة التتبع سريع)	١٩٦٥	١٣٦.٠٠٠.٠٠٠	%١٠	التقرير السنوي ٢٠١١
الوكالة النمساوية للتنمية	التدريب المهني والتعليم العالي	٢٠٠٤	١١.٥٩.٠٠٠.٠٠٠	%١٠.٤٣	التقرير السنوي ٢٠٠٩
الوكالة الفرنسية للتنمية	التعليم الأساسي، التدريب المهني والتعليم الأعلى		١٣٦.٢٨٤.٠٠٠.٠٠٠	%١.٦	التقرير السنوي ٢٠١١
المانيا	التعليم الإبتدائي، التعليم الفني والمهني، والتعليم الأعلى		١.٧٣١.٦٣.٠٠٠.٠٠٠	%١٥	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي
لوكسمبورج	التدريب المهني والوصول الى الوظيفة، تعليم أساسي ومحو أمية	١٩٧٨	٢٦.١٢٣.٦٧٥	%٢٨.٦٥	نشرة وكالة لوكسمبورج للتنمية ٢٠١٠
إن زيد	تدريب المعلم، تعليم مهني،	٢٠٠٢	١٤٦.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٥	مراجعة سنوية ٢٠١٠

المصدر	النسبة المئوية لأنشطة التعليم الشاملة	الإلتزام النقدي للتعليم فى السنة المالية بالدولار الأمريكى	تاريخ البداية	الأولويات الرئيسية فى قطاع التعليم	الإسم
٢٠١١/				والتعليم الأعلى	(نيوزيلاند)
منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى	١٠٩٨%	٣٧.٩٦٦.٠٠٠	١٩٤٤	تنمية وتعليم أساسى ومهارات مهنية	الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية
التقرير السنوى ٢٠١١	٩.٤	٥٢.٤٧٦.٧٢٠	١٩٧٤	تعليم ابتدائى دولى، نظم تعليم عام، المساواة فى التعليم	ايريش ايد (ايرلندا)

* ميزانية اليونسكو السنوية أقل من الرقم المذكور لأنها توضع كل سنتين

** الرقم الخاص باليونيسيف يصنف على أنه "التعليم الأساسى والمساواة بين الجنسين"

ويشمل نفقات منتظمة) ٤٪ (ونفقات خارج الميزانية) ١٧٪.

*** الوكالة الفرنسية لا تضع المبلغ والجزء المخصص للتعليم فى التقرير. ويحسب المبلغ

والنسبة على أساس قائمة مشاريع التعليم الواردة فى التقرير السنوي.

OECD (OECD Organization for Economic Co-operation and Development)

منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى

CRS CRS Congressional Research Service خدمة بحوث الكونجرس

DAC DAC Development Assistance Committee لجنة تنمية المساعدات

يتبين من جدول رقم (١) الحقائق الأساسية بشأن المساعدات التعليمية للمنظمات الإقليمية

المتعددة الأطراف والثنائية والمتركة على التعليم الأساسى على مدى عقود عديدة.

ترجمة الباحثة ونقلًا بالإنجليزية عن:

International Organizations and ،(2016). Bommi Lee، Stephen P. Heyneman
the future of education Assistance. **International Journal of Educational
،Development**,48,P.2

هذا وقد أكدت نتائج إحدى الدراسات الحديثة أن معظم الجهات المانحة لا تزال تستند في تقديم مساعداتها إلى أهداف ومصالح أنانية متنوعة، منها السياسية، والاستراتيجية، والتجارية، والثقافية، والدينية، والمشكلة هي أن لدى الجهات المانحة نية مبيتة لتحقيق تلك المصالح الأنانية، مقارنة بعدم اهتمامهم في جر البلدان المتلقية إلى المساءلة في حالة عدم تحقيق أي شئ مثمر من تقديم المساعدات. وقد تحولت برامج المساعدات إلى تجارة رابحة خاصة، وهناك جدال على ضرورة استثمار هذه التجارة لما تحقق من مكاسب "مربحة"، والأكثر من ذلك، هو أننا نجد أنفسنا أمام واقع أكثر ظلامية، فهناك مشكلة كبيرة متمثلة بقلّة المعرفة المحلية حول البلدان المستهدفة لدى الخبراء والعاملين الذين ينتمون إلى هذه البيروقراطية، ولها أهمية وتأثير في ما يتعلق بفاعلية إدارة العملية التنموية، والناجحة من التعقيد والتنوع والتغير في البيانات المحلية للبلدان المستهدفة^(xcviii).

وبعد أن استعرض البحث أهم مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري، وتحليل الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والنخبة المحلية لفرض هذه السياسات والآليات والأدوات التي تعمل وفقاً لها واللاعبين الأساسيين. فإنه من المفيد تعرف موقف التربويين من هذه المظاهر واستعراض آرائهم ما بين مؤيد ومعارض، وإلى أي مدى تتفق أو تختلف مع توجهات النخبة المحلية وهذا ما يمكن بيانه من خلال دراسة ميدانية قامت بها الباحثة على مجموعة من التربويين من الجامعات العامة والخاصة المصرية وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي:

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة بدراسة ميدانية اقتصرت في حدودها على تطبيق استبانة على عينة عشوائية من الخبراء التربويين بكليات التربية في الجامعات المصرية والمراكز البحثية، وفيما يلي عرض لإجراءات الدراسة الميدانية، وأهم نتائجها:

١- إجراءات الدراسة الميدانية:

وقد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- إعداد أداة الدراسة الميدانية (الاستبانة):

قامت الباحثة ببناء الاستبانة وتحديد بنودها من خلال الإطار النظري السابق للبحث، وقد

اشتملت الاستبانة على:

- قائمة بمجموعة من مظاهر السياسات الليبرالية الجديدة، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن درجة تحققها في قطاع التعليم المصري من وجهة نظرهم.
- قائمة بمجموعة من الآثار المترتبة على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على قطاع التعليم، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى تحققها من وجهة نظرهم.
- قائمة بمجموعة من الامكانيات لمواجهة ومقاومة السياسات الليبرالية الجديدة، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن آرائهم فيها

ب - صدق وثبات الاستبانة:

للتحقق من صدق الاستبانة؛ قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين (*) والذين رأوا صلاحية الاستبانة للتطبيق بعد إجراء بعض التعديلات في بعض البنود، وقد قامت الباحثة بتعديل الاستبانة في ضوء آراء وملاحظات المحكمين. وللتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا إذ بلغ (٠.٩٤) وهو معامل كبير يعول عليه، وهذا مؤشر جيد على ثبات الاستبانة.

ج - العينة والتطبيق:

قامت الباحثة بنشر الاستبانة الكترونياً على الرابط التالي:

<https://goo.gl/forms/g0DOnJDthUXnzq5o1> عبر تطبيق الواتس أب، وكذلك عبر الإيميلات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس المتاحة من خلال قوائم البريد الإلكتروني الخاصة بكليات التربية بالجامعات المصرية لما يقرب من (١٠٠) عضو هيئة تدريس، استجاب منهم عدد (٤٨) من الكليات والمراكز البحثية التالية (كلية الدراسات العليا للتربية - كلية التربية جامعة كفر الشيخ- كلية تربية الأزهر - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية) وبذلك تصبح العينة (٤٨) عضو هيئة تدريس وباحث بمركز بحثي (٢٢ مدرسا - ١٤ أساتذة مساعدين - ١٢ أساتذة).

د- المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي، وقد قامت الباحثة عند حساب المتوسط بإعطاء أوزان رقمية (١، ٢، ٣، ٤، ٥) للاستجابات. ومن خلال ضرب التكرارات في الأوزان الرقمية وقسمة المجموع على عدد المستجيبين نحصل على المتوسط الحسابي لكل بند.
- المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقمياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

قليلة	من ١.٠٠ - ٢.٣٣
متوسطة	من ٢.٣٤ - ٣.٦٧
كبيرة	من ٣.٦٨ - ٥.٠٠

وهكذا

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (٥) - الحد الأدنى للمقياس (١)

عدد الفئات المطلوبة (٣)

$$\frac{١.٣٣}{٣} = ١ - ٥$$

ومن ثم إضافة الجواب (١.٣٣) إلى نهاية كل فئة.

- نتائج الدراسة الميدانية:

جاءت نتائج الدراسة الميدانية كالتالي:

أ- بالنسبة للإجابة عن أسئلة المحور الأول الخاص بمظاهر السياسات الليبرالية الجديدة، ودرجة تحققها في قطاع التعليم المصري من وجهة نظر خبراء التربية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت أهم النتائج كما يتضح في الجدول رقم (٢) كالتالي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية جدول رقم (٢)

ل فقرات المحور الأول من (١-١٨) مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم العبارة	الفقرات	غير موافق بشدة		أوافق إلى حد ما		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الرتبة	الدرجة
		لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة			
٢	عدم كفاية مخصصات التعليم في معانئة الخدمة	2	4.2	2	4.2	8	16.7	34	70.8	4.46	١	كبيرة
٥	تراجع مبدأ التعليم كخدمة عامة	2	4.2	6	10.4	14	29.2	21	43.8	4.04	٢	كبيرة
٧	تشجيع إنشاء مؤسسات التعليم	1	2.1	9	8.3	15	31.3	19	39.6	3.96	٣	كبيرة
١٢	إنشاء التعليم المنفوخ أو التظيم عن بعد والتوسع	2	4.2	9	8.3	18	37.5	15	31.3	3.87	٤	كبيرة
٨	تزايد أعداد المدارس الخاصة	1	2.1	7	14.6	11	22.9	20	41.7	3.85	٥	كبيرة
٦	تضييق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص	1	2.1	5	10.4	14	29.2	16	33.3	3.78	٦	كبيرة
٢	بروز النظرة للتعليم على أنه عملية استثمار	1	2.1	12	25.0	14	29.2	14	29.2	3.61	٧	متوسطة

الدرجة	الرتبة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة		أوافق		أوافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الفقرات	رقم العبارة
			النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار		
متوسطة	٨	3.54	20.8	10	39.6	19	14.6	7	18.8	9	6.3	3	افتراج مؤسسات للتعليم العام كمدبل للمؤسسات	٤
متوسطة	٩	3.52	22.9	11	35.4	17	25.0	12	6.3	3	10.4	5	نشأة أعداد متزايدة من الجامعات الخاصة المصرية	١٠
متوسطة	١٠	3.50	18.8	9	31.3	15	35.4	17	10.4	5	4.2	2	الصحاح لمؤسسات غير حكومية بالتصدي	١
متوسطة	١١	3.50	27.1	13	29.2	14	22.9	11	10.4	5	10.4	5	إنشاء العديد من الفروع لجامعات أجنبية	١١
متوسطة	١٢	3.43	31.3	15	18.8	9	22.9	11	16.7	8	10.4	5	ترايد افتتاح شعب خاصة أو برامج معينة بصروفات مرتفعة داخل الجامعات العامة	١٢
متوسطة	١٣	3.26	27.1	13	27.1	13	4.2	2	27.1	13	14.6	7	دخول مؤسسات التعليم للسوق كمتنافس تجاري بهدف إلى تحقيق الربح	١٨
متوسطة	١٤	3.22	33.3	16	14.6	7	10.4	5	25.0	12	16.7	8	زيادة الصروفات الدراسية التي تتقاضاها المدارس الخاصة بصفة دورية	٩
متوسطة	١٥	3.22	27.1	13	22.9	11	12.5	6	18.8	9	18.8	9	التباه المستثمرين إلى نوع من التعليم نقل فيه التكلفة ويؤداه للربح	١٥

رقم العبارة	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الرتبة	الدرجة
		لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة					
١٧	النظري التعليم على أنه سلفه تفض للعرض والطلب	6	12.5	12	25.0	9	18.8	9	18.8	12	25.0	3.20	١٦	متوسطة
١٤	تزايد الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم المختلفة وخاصة الجامعات العامة	4	8.3	11	22.9	18	37.5	5	10.4	10	20.8	3.13	١٧	متوسطة
16	نزاع المدارس والجامعات الخاصة من التعليم اطاره الثقافي الوطني بحكم علاقتها مع مؤسسات	7	14.6	10	20.8	11	22.9	12	25.0	8	16.7	3.11	١٨	متوسطة

يبين الجدول رقم (٢) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.11-4.46)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "عدم كفاية مخصصات التعليم في موازنة الدولة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.46)، كما جاءت الفقرة (٤) ونصها " تراجع مبدأ التعليم كخدمة عامة" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.04)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٦) ونصها " نزاع المدارس والجامعات الخاصة من التعليم اطاره الثقافي الوطني بحكم علاقتها مع مؤسسات أجنبية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.11). وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية ككل (4.09).

كما يبين الجدول أن بعض المظاهر الخاصة بالسياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري قد حصلت على متوسطات حسابية فوق (3.68) مما يشير إلى أن معظم أفراد العينة يرون تحقق هذه المظاهر بنسبة كبيرة، والتي تتمثل في كف يد الدولة عن مسؤوليتها

تجاه التعليم والتمثل في فقر مخصصات التعليم بميزانية الدولة، بينما نجد أن البعض الآخر من المظاهر الخاصة بالسياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري يرى التربويون أنها قد تحققت بنسبة متوسطة.

ب- بالنسبة للإجابة عن أسئلة المحور الثاني الخاص بالآثار المترتبة على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على قطاع التعليم، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى تحققها من وجهة نظرهم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت أهم النتائج كما يتضح في الجدول رقم (٣) كالتالي:

جدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للفقرات (١٩-٤١) مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الدرجة	الرتبة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة		أوافق		أوافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الفقرات	رقم العبارة
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
كبيرة	1	4.30	58.3	28	27.1	13	6.3	3	4.2	2	4.2	2	تدهور قيمة التعليم وخاصة الحكومي	٢٩
كبيرة	2	4.26	47.9	23	37.5	18	4.2	2	8.3	4	2.1	1	الحصول على الشهادة بأقصى الطرق وأيسرها	٢١
كبيرة	3	4.26	47.9	23	33.3	16	8.3	4	10.4	5	0.0	0	التمييز بين التعليم الحكومي والخاص	٢٨
كبيرة	4	4.24	58.3	28	22.9	11	4.2	2	10.4	5	4.2	2	انتشار الدروس الخصوصية	٢٤
كبيرة	5	4.22	43.8	21	41.7	20	4.2	2	8.3	4	2.1	1	إنتشار قيم الوصول إلى الثروة والكسب السريع بين الطلاب	٢٠
كبيرة	6	4.13	43.8	21	35.4	17	8.3	4	10.4	5	2.1	1	زيادة الرغبات والتطلعات الاستهلاكية لدى الطلاب	٢٣
كبيرة	7	4.13	54.2	26	18.8	9	14.6	7	6.3	3	6.3	3	تحول صورة الطالب من طالب علم إلى زبون	٢٦
كبيرة	8	4.11	39.6	19	41.7	20	6.3	3	10.4	5	2.1	1	زيادة قوة القيم المادية بين الطلاب	٢٢
كبيرة	9	4.11	50.0	24	29.2	14	4.2	2	10.4	5	6.3	3	تعميق التمييز بين	٣٠

													الطلاب على أساس القدرة الاقتصادية	
كبيرة	10	4.09	47.9	23	22.9	11	18.8	9	6.3	3	4.2	2	حصول القادرين على تعليم متميز باهظ التكلفة	٣٣
كبيرة	11	4.09	47.9	23	22.9	11	16.7	8	8.3	4	4.2	2	تراجع جودة التعليم	٣٧
كبيرة	12	4.09	35.4	17	41.7	20	12.5	6	10.4	5	0.0	0	التمايز بين البرامج المختلفة داخل التعليم العام	٣٩
كبيرة	13	4.07	43.8	21	25.0	12	18.8	9	10.4	5	2.1	1	أصبح تحقيق الربح القيمة الأسمى والغاية الوحيدة	١٩
كبيرة	14	4.04	37.5	18	35.4	17	18.8	9	6.3	3	2.1	1	إنشاء تحقيق العدالة في التعليم	٤٠
كبيرة	15	4.00	41.7	20	29.2	14	14.6	7	12.5	6	2.1	1	زيادة درجة الفساد في المجتمع	٤١
كبيرة	16	3.96	52.1	25	20.8	10	8.3	4	6.3	3	12.5	6	استجابة الفشل في الامتحانات بين الطلاب	٢٥
كبيرة	17	3.96	41.7	20	27.1	13	18.8	9	8.3	4	4.2	2	اعتماد الطلاب في اختيار تخصصاتهم على أسس مادية وليس وفقاً لبرغباتهم	٢٨
كبيرة	18	3.96	47.9	23	22.9	11	6.3	3	16.7	8	6.3	3	حصول الفقراء على تعليم منخفض الجودة	٣٢
كبيرة	19	3.87	37.5	18	31.3	15	14.6	7	8.3	4	8.3	4	اعتبار المعرفة سلعة قابلة للمبيع	٢٧
كبيرة	20	3.85	37.5	18	31.3	15	14.6	7	8.3	4	8.3	4	حدوث تصدعات في ثقافة المجتمع ونفاثة الاجتماعي	٣٦
كبيرة	21	3.83	43.8	21	22.9	11	8.3	4	14.6	7	10.4	5	استبعاد الفقراء وغير القادرين من التعليم تدريجياً	٣١
كبيرة	22	3.72	45.8	22	14.6	7	12.5	6	14.6	7	12.5	6	استبعاد خريجي الكليات العامة من	٢٥

													الوظائف المرموقة	
كبيرة	23	3.70	35.4	17	27.1	13	14.6	7	12.5	6	10.4	5	الإستقطاب والتفرقة بين الطلاب في الجامعة الواحدة بل وفي الكلية الواحدة	٣٤

يبين الجدول رقم (٣) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.70-4.30)، حيث جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على " تدهور قيمة التعليم وخاصة الحكومي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.30)، كما جاءت الفقرتان (٢١،٢٠) ونصهما " الحصول على الشهادة بأقصر الطرق وأيسرها"، " التمايز بين التعليم الحكومي والخاص" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.26)، بينما جاءت الفقرة رقم (34) ونصها " الإستقطاب والتفرقة بين الطلاب في الجامعة الواحدة بل وفي الكلية الواحدة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.70). وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية ككل (4.09).

كما يبين الجدول أن جميع الأثار المترتبة على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة على قطاع التعليم قد حصلت على متوسطات حسابية فوق (3.68) مما يشير إلى أن جميع أفراد العينة يرون تحقق هذه الأثار بنسبة كبيرة، والتي تتمثل في اعتبار المعرفة سلعة قابلة للبيع؛ تحول صورة الطالب من طالب علم إلى زبون؛ تعميق التمييز بين الطلاب على أساس القدرة الإقتصادية وحصول القادرين على تعليم متميز باهظ التكلفة؛ التمايز بين البرامج المختلفة داخل التعليم العام؛ إنتفاء تحقيق العدالة في التعليم؛ زيادة درجة الفساد في المجتمع.

ج- بالنسبة للإجابة عن أسئلة المحور الثالث الخاص بإمكانات مواجهة ومقاومة السياسات

الليبرالية الجديدة، وسؤال أفراد عينة الدراسة عن آرائهم فيها، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت أهم النتائج كما يتضح في الجدول رقم (٤) كالتالي:

جدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للفقرات (٤٢-٦٢) مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم العبارة	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		

رقم العجزة	الفترات	غير موافق بشدة		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الرتبة	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
٤٢	التأكيد على مبدأ حق التنظيم وأنه من الحقوق الأساسية للمواطن	0.0	0	0.0	0	0.0	0	10.4	5	43	89.6	4.91	1	كبيرة
٤٥	زيادة مبرراتية الدولة للاتفاق على التنظيم العام	0	0	4.2	0	0.0	0	8.3	4	11	22.9	4.83	2	كبيرة
٥٦	عدم التصالح في منح تفديرات لطلاب لا يستحقونها	0.0	0	0.0	0	1	0.0	12.5	6	41	85.4	4.83	3	كبيرة
٤٨	تأكيد التنظيم على الجودة وتكافؤ الفرص	2.1	1	0.0	0	0.0	0	16.7	8	39	81.3	4.80	4	كبيرة
٥٥	إضفاء البعد الانساني للتربية	0.0	0	0.0	0	2	0.0	12.5	6	40	83.3	4.80	5	كبيرة
٥٤	التأكيد على الرسالة الأساسية للتربية والتنظيم وهي بناء الإنسان	0.0	0	0.0	0	2	0.0	14.6	7	39	81.3	4.76	6	كبيرة
٥٧	التركيز على اللغة القومية مع دراسة اللغة الأجنبية	0.0	0	0.0	0	2	0.0	14.6	7	39	81.3	4.76	7	كبيرة
٤٦	وضع ضوابط لنجاح المدارس والجامعات الخاصة	2.1	1	0.0	0	2	0.0	16.7	8	37	77.1	4.74	8	كبيرة
٤٩	ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في العملية التعليمية	2.1	1	0.0	0	2	0.0	16.7	8	37	77.1	4.72	9	كبيرة
٥٠	تطبيق التنظيم أهدافاً تنموية واجتماعية	2.1	1	0.0	0	2	0.0	14.6	7	38	79.2	4.72	10	كبيرة
٦٢	مساعدة الطلاب للوصول إلى مستويات تعليمية أبعد من التنظيم الأساسي	0.0	0	0.0	0	3	0.0	20.8	10	35	72.9	4.72	11	كبيرة
٤٢	التعليم يجب أن يكون خدمة عامة متاحة للجميع	0.0	0	0.0	0	3	0.0	20.8	10	35	72.9	4.70	12	كبيرة

الدرجة	الرتبة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة		أوافق		أوافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الفرقات	رقم العبارة
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
كبيرة	13	4.59	68.8	33	18.8	9	12.5	6	0.0	0	0.0	0	دعم ورعاية الدولة للتعليم والمعلمين حتى لا يصبح حكرًا على الأثنياء أو الصفوة	٥٢
كبيرة	14	4.52	60.4	29	25.0	12	10.4	5	2.1	1	2.1	1	مراجعة النوسع في البرامج المصممة في التعليم الحكومي	٤٧
كبيرة	15	4.50	64.6	31	22.9	11	8.3	4	0.0	0	4.2	2	يحب أن يقدم التعليم في الأساس من خلال مؤسسات عامة للصحح	٤٤
كبيرة	16	4.50	56.3	27	35.4	17	8.3	4	0.0	0	0.0	0	تصبح الاعتقاد بأن ادارة الجامعات يعقلية السوق أفضل من الادارة الحكومية او من ادارة القطاع العام	٥٨
كبيرة	17	4.48	58.3	28	27.1	13	14.6	7	0.0	0	0.0	0	تشجيع مجهودات الخبراء الطويلين في صنع سياسات تعليمية	٦٠
كبيرة	18	4.43	68.8	33	12.5	6	12.5	6	6.3	3	0.0	0	تعمل الدولة على زيادة النمو الاقتصادي	٥٢
كبيرة	19	4.33	56.3	27	25.0	12	6.3	3	8.3	4	4.2	2	تدخل الدولة بزيادة إيرادات الضرائب وتقيضها للتعليم	٥١
كبيرة	20	4.24	31.3	15	27.1	13	25.0	12	16.7	8	0.0	0	ترسيب مجال المساعدة والاقراض من العيانات الدولية	٦١
كبيرة	21	3.76	50.0	24	31.3	15	12.5	6	6.3	3	0.0	0	تضييق مجال الإستثمارات الدولية من الدول الأجنبية	٥٩

يبين الجدول رقم (٤) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.91-3.76)، حيث جاءت الفقرة رقم (42) والتي تنص على " التأكيد على مبدأ حق التعليم وأنه من الحقوق الأساسية للمواطن " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.91)، كما جاءت الفقرتان

(43)، 44 ونصهما " زيادة ميزانية الدولة للاتفاق على التعليم العام"، " عدم التساهل في منح تقديرات لطلاب لا يستحقونها" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.83)، بينما جاءت الفقرة رقم (48) ونصها " تضييق مجال الإستشارات الدولية من الدول الأجنبية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.76). وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية ككل (4.09).

كما يبين الجدول أن جميع إمكانات مواجهة ومقاومة السياسات الليبرالية الجديدة من وجهه نظر التربويين قد حصلت على متوسطات حسابية فوق (3.68) مما يشير إلى أن جميع أفراد العينة يرون مناسبة إمكانات المواجهة والمقاومة لهذه السياسات بنسبة كبيرة، والتي تتمثل في التأكيد على مبدأ حق التعليم وأنه من الحقوق الأساسية للمواطن ويجب أن يكون خدمة عامة متاحة للجميع؛ زيادة ميزانية الدولة للاتفاق على التعليم العام؛ التأكيد على الرسالة الأساسية للتربية والتعليم وهي بناء الإنسان؛ ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في العملية التعليمية؛ مراجعة التوسع في البرامج المميزة في التعليم الحكومي؛ تشجيع جهودات الخبراء المحليون في صنع سياسات تعليمية؛ ترشيد مجال المساعدة والإقتراض من الهيئات الدولية؛ وتضييق مجال الإستشارات الدولية من الدول الأجنبية.

رابعاً: خيارات حول امكانات المواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الليبرالية الجديدة في

قطاع التعليم المصري

فيما يلي رؤية لإمكانات المواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الراهنة لليبرالية الجديدة في قطاع التعليم المصري في ضوء الإطار النظري للبحث، وفي ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية. ممثلة في؛ امكانات المواجهة ما بين حتمية العولمة والفرص التي تتيحها المرحلة الحالية بالانتقال لمرحلة ما بعد العولمة أو ما بعد الغرب، وخيارات وإمكانات المواجهة المتعلقة بالماتحيين والممنوحين وأنواع البحوث التربوية الموجهة، وأخيراً وليس آخراً آراء الخبراء التربويين نحو هذه السياسات وسبل مواجهتها.

إمكانات المواجهة والمقاومة للسياسات الليبرالية الجديدة (ما بين الحتمية والفرص)

يمكن القول أن سياسة العولمة فقدت بريقها، والذين تبنوا هذه السياسة خاب مسعاهم، ودخلنا في مرحلة عالم متعدد الأقطاب، وتأكد أن فرض رؤية وحيدة لتطبيقها على جميع الدول أمر غير مستطاع، والتالي مقترحات يمكن أن تساهم في مواجهة ومقاومة السياسات الليبرالية الجديدة:

١. يقترح أن يراعى عند وضع السياسات التعليمية أن تتفق مع الثقافة المحلية وفي نفس الوقت ألا تتعارض مع ثقافات الآخرين.
 ٢. نشر الوعي بالحدود المعوقة التي فرضها المستعمرون الجدد على الفكر والفعل متمسكين بآليات وأذرع العولمة من مؤسسات دولية ومانحة، عن طريق توسيع مظلة البحث التربوي وإثارة موضوعات جديدة للبحث والتدريس مثل المساواة والعدالة، الفهم الدولي، التعاون، حقوق الإنسان، السلام وقضايا أخرى مشابهة مثل قضايا البيئة.
 ٣. إعادة صياغة مفهوم التربية كمشروع قومي للتطوير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للطلاب كمواطنين في كل دولة بدلا من التحصيل التعليمي للطلاب ولا شئ غيره مع التأكيد على كل ما هو إنساني في العملية التعليمية.
 ٤. التأكيد على السياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل.
 ٥. ضرورة تعظيم دور الدولة تجاه عملية التعليم بمؤسساته المختلفة.
- إمكانات المواجهة والمقاومة للسياسات الليبرالية الجديدة (المانحون والمنوحيون والبحوث الموجهة)

مع عدم الإغفال لدور المعونات الأجنبية والخبرات الدولية، في إنجاز مشروعات التعليم المختلفة، إلا أن عند الحاجة إلى الهيئات الدولية للمساعدة والإقراض، أن يتم اختيار المشروعات التي تناسب حاجات واهتمامات وأولويات الصالح الوطني وألا تتصاع الحكومة لشروط تلك الهيئات لمجرد الرغبة في الحصول على القروض المغرية. ولتحقيق فاعلية برامج المساعدات يقترح التالي:

١. أن ترسم السياسات التعليمية بما يتوافق مع طبيعة البيئة المحلية.

٢. الإنتباه لتوفير المداخل أو النماذج البحثية والتي تتناول بحساسية مرهفة الثقافة والسياق.
 ٣. زيادة البحوث الكيفية لمقاومة الهيمنة المتزايدة لخطاب الوضعية العالمية للبحث التربوي وصناعة القرار.
 ٤. نشر الأعمال العلمية التي تسمح بفهم وتقدير أكثر ديمقراطية بقدر المستطاع للنتائج التي يتوصل إليها علم الاجتماع في مقابل البحوث العلمية التي تتم حسب طلب الهيئات والمؤسسات الحاكمة.
 ٥. الاحتياج لصيغ جديدة للعلاقات الدولية في مجال البحث الدولي.
 ٦. أهمية البحوث التعاونية والشراكة بين الدخيل وغير الدخيل.
 ٧. الحاجة إلى البحث والعمل التطويري الذي يكون أكثر حساسية ومراعاة للمحلية، والاستراتيجيات التي تقوى السعة البحثية.
 ٨. لابد من موقف نقدي من الباحثين المحليين أنفسهم فلا بد للباحثين المصريين أن يتولوا زمام أمورهم بدراسة مشكلاتهم لا أن يتولى عنهم القيام بذلك ممثلون أجنب.
- مجموعة من الامكانيات لمواجهة ومقاومة السياسات الليبرالية الجديدة: رؤية التربويين

أظهرت استجابات التربويين إجماعاً على مبدأ حق التعليم وأنه من الحقوق الأساسية للمواطن بنسبة ١٠٠%، وبنفس النسبة تقريباً نحو أهمية وضرورة التعليم كونه خدمة عامة متاحة للجميع وليس سلعة بغرض الاستثمار فيها، مع تأكيدهم على ضرورة زيادة ميزانية الدولة للاتفاق على التعليم العام، والتأكيد على جودة التعليم وتكافؤ الفرص، وكذلك ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في العملية التعليمية، وتضييق مجال الإستشارات الدولية من الدول الأجنبية، وتشجيع جهودات الخبراء المحليين في صنع سياسات تعليمية، وترشيد مجال المساعدة والاقتراض من الهيئات الدولية، ومراجعة التوسع في البرامج المميزة في التعليم الحكومي، والإجماع على الرسالة الأساسية للتربية والتعليم وهي بناء الإنسان، وأخيراً وليس آخراً مساعدة الطلاب للوصول إلى مستويات تعليمية أبعد من التعليم الأساسي. يتضح من نتيجة الإستبيان التباين بين توجهات الحكومة تجاه السياسات الليبرالية الجديدة ممثلة في النخب

السياسية والإقتصادية وتوجهات التربويين المعنيين بالعملية التربوية ونظرتهم للتعليم على أنه خدمة عامة وليس سلعة اقتصادية، مما قد يعكس غياب تضمين رؤية وآراء وصوت التربويين تجاه صنع السياسات التعليمية.

الخلاصة:

هدف البحث إلى عرض وتحليل ما تقوم به المنظمات الدولية والنخبة المحلية في مجال إعادة هيكلة قطاع التعليم المصري على ضوء توجهات العولمة المقترنة بالفكر الليبرالي الجديد. ولتحقيق هذه الأهداف تم توظيف الأدبيات البحثية المرتبطة بهذا الموضوع في بلورة أهم الممارسات التطبيقية لهذه السياسات في محاور أساسية تعكس ما يدور على الساحة المحلية، في ظل التأثير المستمر للعولمة، والآمال المعقودة في ظل التحول إلى مرحلة "ما بعد العولمة" أو ما أطلق عليها حديثاً "ما بعد الغرب"، حيث تم طرح القضايا المثارة على الساحة حالياً وكل ما اقترن بها وأثر فيها من فكر الليبرالية الجديدة من هيمنة الوكالات الدولية وطرحها لنوع وشكل معين من التعليم والبحوث يمثل وجهاً جديداً للامبريالية.

وللوقوف على رأي الخبراء التربويين بالجامعات المصرية والمراكز البحثية في الواقع الحالي لمظاهر هذه السياسات في قطاع التعليم المصري، والنتائج الحالية على القطاع التعليمي، وطرح خيارات حول إمكانات المواجهة لنتائج السياسات الراهنة، قامت الباحثة بدراسة ميدانية استخدمت فيها استبانة مكونة من (٦٢) فقرة وزعت على عينة عشوائية من التربويين بكليات التربية في الجامعات المصرية، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى نتائج منها: ترسخ وهيمنة المنطلقات التي تقوم عليها السياسات الليبرالية الجديدة في الواقع الحالي لقطاع التعليم المصري والممثلة في اتساع مجال خصخصة التعليم وتحويله إلى سلعة مدفوعة الأجر، مما ترتب عليه العديد من السلبات على العملية الاجتماعية برمتها مما استلزم طرح خيارات حول إمكانات المواجهة والمقاومة لنتائج السياسات الليبرالية الجديدة، والتي تمثلت في: ما بين حتمية العولمة والفرص التي تتيحها المرحلة الحالية بالانتقال لمرحلة ما بعد العولمة أو ما بعد الغرب، إمكانات المواجهة المتعلقة بالمانحين والمنحيين وأنواع البحوث التربوية الموجهة، وآخرها وليس آخراً آراء الخبراء التربويين نحو هذه السياسات وسبل مواجهتها.

هوامش البحث

- (i) رمزي زكي. (١٩٩٣)، الليبرالية المستبدة، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ص (١٤).
- (ii) Munich Security Report 2017 Post-Truth، Post-West، Post-Order?
(2017). Munich Security Conference، (2017).
- (iii) غسان العزي. (٢٠٠١)، الليبرالية الاقتصادية: دكتاتورية غربية، شؤون الأوسط، لبنان، ع
١٠٢، ص (٢٦٨).
- (iv) رمزي زكي. (١٩٩٧)، تأثيرات الليبرالية الجديدة على أحوال الطبقة الوسطى وداعاً
للطبقة الوسطى، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- (v) Cazdyn، E.، & Szeman، I.، (2011)، After Globalization، First Edition
Blackwell Publishing Ltd. P.(54).
- (vi) نواعم تشومسكي. (٢٠٠٠)، ترجمة مازن الحسيني، الريح فوق الشعب الليبرالية الجديدة
والنظام العولمي، ط١، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، ص (٢٥).
- (vii) رمزي زكي. (١٩٩٣)، الليبرالية المستبدة، مرجع سابق.
- (viii) رمزي زكي. (١٩٩٢)، هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة: ملاحظات حول تراجع دور
الدولة في النشاط الاقتصادي، الفكر الاستراتيجي العربي (معهد الانماء العربي)، لبنان، ع
(٤١)، ص (٢١٢).
- (ix) مصطفى عبدالله الكفري. (٢٠١٣)، نهاية الليبرالية الجديدة وسيطرة القطب الواحد،
مجلة الفكر السياسي - اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا، العدد ١٤، ص (٩١-١٠٠).
- (x) رمزي زكي. (١٩٩٢)، هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة: ملاحظات حول تراجع دور
الدولة في النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٤٥).
- (xi) نعومي كلاين. (٢٠١١)، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات
للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط ٣، ص (٢٨).
- (xii) أحمد حسين اللقاني. (٢٠٠٢). العولمة والتربية، أضواء علي ندوة الثقافة والتربية.
لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة - القاهرة. ص (١٦، ١٧).

- (xiii) غسان العزي. (٢٠٠١) الليبرالية الاقتصادية: دكتاتورية غربية، مرجع سابق، ص (٢٦٨).
- (xiv) Cazdyn, E., & Szeman, I. (2011), *After Globalization*, Op., Cit.
- (xv) بلال ياسين. (٢٠١٦)، الليبرالية الجديدة ليست ناجحة، لندن - عربي ٢١ - الأربعاء، ٠١ يونيو ٢٠١٦
- (xvi) غسان العزي. (٢٠٠١)، الليبرالية الاقتصادية: دكتاتورية غربية، مرجع سابق، ص (٢٦٨).
- (xvii) باولو فريري، ترجمة سامي محمد نصار (٢٠٠٧)، تربية القلب في مواجهة الليبرالية الجديدة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، القاهرة، ص (٧٠).
- (xviii) السيد ياسين، (٢٠١٥)، ما بعد العولمة، مقال بجريدة الأهرام، الخميس ٩ من محرم ١٤٣٧ هـ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥ السنة ١٤٠ العدد ٤٧٠٧١.
- (xix) سمير أمين، (٢٠١٣)، عوالم في عالم: الجنوب يتحدى العولمة، مجلة النهضة - المغرب، ع٣٤، ص (١٦-١٧).
- (xx) تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٣)، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متعدد، ص (٣٤).
- (xxi) The World Factbook (2017), Field lasting debt external, United States, Central Intelligence Agency (CIA), Last viewed at 14/4/2017.
- (xxii) The Economist (2015), The global debt clock, United States, Last viewed at 14/4/2017.
- (xxiii) السيد ياسين، (٢٠١٥)، ما بعد العولمة، مقال بجريدة الأهرام، مرجع سابق
- (xxiv) مصطفى النشار، (٢٠٠٣)، ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، ط١، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.
- (xxv) سمير أمين، عوالم في عالم: الجنوب يتحدى العولمة، مرجع سابق. ص ١٥
- (xxvi) كارن روس. ترجمة فاضل جتكر، (٢٠١٧)، الثورة بلا قيادات كذب سيياد الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص (٢٣٠).

- (xxvii) ميلتون فرديمان. ترجمة مروة عبد الفتاح شحاته، (٢٠١١)، الرأسمالية والحرية، طبعة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً مع مقدمة جديدة للمؤلف، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط١.
- (xxviii) اليكسيانندو نافسيكا. (٢٠٠٠)، التعليم باعتباره سلعة، المجلة العربية للتربية، تونس، مج ٢٠، ص (٢٥٤-٢٥٥).
- (xxix) نوعام تشومسكي. (٢٠٠٠)، ترجمة مازن الحسيني، الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، مرجع سابق.
- (xxx) كارن روس. ترجمة فاضل جتكر، (٢٠١٧)، الثورة بلا قيادات كلف سييادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق. ص (٢٢٧).
- (xxxi) عبد المجيد السخيري. (٢٠١٣)، المدرسة العمومية والمدرسة في العصر الإمبريالي المعولم والتسليح المعجم، مجلة نوافذ، المغرب، ع ٥٣/٥٤.
- (xxxii) اليكسيانندو نافسيكا. (٢٠٠٠)، التعليم باعتباره سلعة، مرجع سابق.
- (xxxiii) نداء أبو عواد، (٢٠١٣)، الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المُستعمر، المستقبل العربي، ص (٨٤).
- (xxxiv) سعيد اسماعيل. (١٩٩٣)، مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة، دراسات تربوية، مصر، مج ٨، ج ٥٢، ص (٣٧).
- (xxxv) تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٣)، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متعدد، مرجع سابق، ص (٣٤).
- (xxxvi) محمد عابد الجابري، (٢٠٠٩)، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سلسلة فكر ونقد، الكتاب الثاني.
- (xxxvii) حامد عمار. (٢٠١٠)، مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر، مج ٣، ع ٨٥، ص (٢٣٦-٢٣٥).
- (xxxviii) عبد المجيد السخيري. (٢٠١٣)، المدرسة العمومية والمدرسة في العصر الإمبريالي المعولم والتسليح المعجم، مرجع سابق، ص (١٤).
- (xxxix) أنظر على سبيل المثال:
- عصام رفعت. (٢٠١٤)، (خذوا المجانية وأعطونا تعليماً)، جريدة الأهرام في عدد الخميس ٢٤ يوليو ٢٠١٤ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٦١٦

أحمد على الخطيب، (التعليم الجامعي وغياب المساءلة)، جريدة الأهرام في عدد الخميس ٢٤ يوليو ٢٠١٤ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٦١٦.

(XI) انظر على سبيل المثال:

حسين رمزي. (٢٠١٦)، تصريحات الوزير السابق للتعليم الفني الدكتور محمد يوسف في

حوار لجريدة أخبار اليوم، <http://akhbarelyom.com/news/552536>، الثلاثاء، ٣٠ أغسطس.

(xlii) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٦)، الملخص الإحصائي للتعليم ما

قبل الجامعي، الإدارة العامة لتنظيم المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ٢٠١٦-٢٠١٧.

(xliii) جمهورية مصر العربية. (٢٠١٦)، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة

العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٦، ص (٩٤).

(xliv) محمد سكران. (٢٠١٣)، ورقة عمل حول التعليم وبناء مصر المستقبل، مجلة رابطة

التربية الحديثة، مصر، مج ٦، ع ١٩، ص (١٧).

(xlv) إيمان علي، وسمر سلامة. (٢٠١٧)، مجانية التعليم بحاجة لدراسة " أول مواجهة بين

طارق شوقي " والبرلمان.. تحفظات على تصريحات الوزير الجديد عن "بوكليت الثانوية" ..

نواب يؤكدون: الحق في الدراسة دستوري ولا مساس به.. وآخرون: الراسبون يتحملون

نفقاتهم، جريدة اليوم السابع، الأحد، ١٩ فبراير ٢٠١٧

(xlv) وزير التعليم الجديد يوضح تصريحاته عن مجانية التعليم في اتصال هاتفي بالإعلامي

شريف عامر في حلقة من برنامج يحدث في مصر، ١٦ فبراير ٢٠١٧.

(xlvii) الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٤)، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.

(xlviii) محمود حسين. (٢٠١٧)، " وزير الصحة.... مجانية عبد الناصر وراء تدهور المنظومة

الصحية، جريدة اليوم السابع، الإثنين ١٣ مارس.

(xlix) أحمد أبو فدان. (٢٠١٧)، جدل برلماني حول إلغاء مجانية التعليم، جريدة المصريون،

١٨ فبراير.

(xlix) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٦)، الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، مرجع سابق.

(II) محمد سكران. (٢٠١٣)، ورقة عمل حول التعليم وبناء مصر المستقبل، مرجع سابق، ص (١٦).

• (ii) انشئت مدارس النيل في عام (٢٠٠٤)، عندما أصدر رئيس وزراء الحكومة في هذا الوقت، قرارًا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء مجلس الوزراء صندوقًا يسمى "صندوق تطوير التعليم"، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٣٥) لسنة (٢٠١٥) بإنشاء وحدة شهادة النيل الدولية داخل صندوق تطوير التعليم. كما صدر قرار وزير التعليم رقم (١٢١) بتاريخ (٢) ابريل (٢٠١٦) بشأن اعتماد مناهج مدارس النيل المصرية. مدارس النيل المصرية تقوم بتدريس مناهج مصرية جديدة بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة. وتتميز مدارس النيل بشراكة دولية مع هيئة الامتحانات الدولية الدولية بجامعة كيمبردج التي تقدم الدعم الفني ويحصل الطالب على شهادة تمكنه من الالتحاق بالجامعات المصرية والدولية، لأن شهادة هذه المدارس توازي شهادة (أى جى) الدولية المعتمدة فى التعليم البريطانى، وتتميز مدارس النيل بأنها تبنى على مساحة واسعة تبلغ ٢٠ الف متر مربع ويتكلف بنائها وتجهيزها ٧٥ مليون جنية حيث يتواجد بكل مدرسة ٤٢ فصل دراسي من مرحلة رياض الاطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية وبها ملاعب وحمامات سباحة، وتتميز بمستوى تعليمي ومناهج متميزة، وتم إعداد المعلمين الذين يعملون بها بالتعاون مع جامعة كمبريدج.

(iii) سعيد العربي. (٢٠١٦)، برعاية الوزراء.. مدارس النيل للأغنياء فقط، جريدة البديل،

الجمعة ٢٤ يونيو، متاح عبر الرابط التالي:

<http://elbadil.com/2016/06/24/%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9->

(liii) أخبار مصر. (٢٠١٦)، رئيس الوزراء يوجه بالتوسع في إنشاء مدارس النيل بمختلف المحافظات، 06/12/ متاح عبر الرابط التالي:

<http://www.egynews.net/933725/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A7>

B3-

<http://www.egynews.net/933725/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A7>

<http://www.egynews.net/933725/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A7>

<http://www.egynews.net/933725/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A7>

(liv) Marginson, S. & Mollis, M. (2001) The door opens and the tiger leaps: theories and reflexivities of comparative education for global millennium, *Comparative Education Review*, 45, 4, pp. 581- 615.

• (lv) نادية جمال الدين. (٢٠١٦)، التعليم المصري وتحولات القرن الحادي والعشرين قضايا وأراء، دار الوطن للنشر والتوزيع. القاهرة.

(lvi) عبد المجيد السخيري. (٢٠١٣)، المدرسة العمومية والمدرسة في العصر الإمبريالي المعولم والتسليع المعجم، مرجع سابق، ص (١٩).

(lvii) Altbach, Ph., et al., (2009), *Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution*, Op., Cit.

(lviii) خليل محمد خليل. (٢٠١١)، التعليم بين تدخل الدولة وآليات السوق: الحالة المصرية، الاقتصاد والمحاسبة. مصر، ع٦٣٧، (١٦-١٨).

(lix) حامد عمار. (٢٠١٠)، مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري، مجلة رابطة التربية الحديثة مصر، مج ٣، ع ٨، ص (٢٣٥-٢٣٦).

- (Ix) مصطفى عبد الغنى. (١٩٩٩)، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (Ixi) Arnove، R.، Torres،C.،& Franz، S.،(2013)، **Comparative education the dialectic of the global and the local**. Rowman & littlefield Publishers. Fourth Edition، P.2.
- (Ixi) سعيد اسماعيل علي، (١٩٩٥)، فلسفات تربوية معاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة. ص (١٣٨).
- (Ixi) Stephen P. Heyneman، Bommi Lee،(2016)، International Organizations and the future of education Assistance. **International Journal of educational Development**، 48، P.13
- (Ixi) Crossley، M. and Tikly، L. (2004) Postcolonial Perspectives and Comparative Research in Education: a Critical Introduction. Comparative Education، 40،2،pp.147-156.
- (Ixi) Tikly L. (2004). Education and the New Imperialism، **Comparative Education**، 40، 2، pp.173-198.
- (Ixi) Tikly L. (2004). Education and the New Imperialism. Op.، Cit.
- (Ixi) درويش الحلوجي.(٢٠٠٣)، نقد الليبرالية الجديدة، أدب ونقد مصر، مج ٢٠، ع ٢١٧، ص (١١٨-١٠٥).
- (Ixi) Wiseman، A.، and Anderson، E.،(2013)، Reflections on the field of comparative and international education، and the benefits of an Annual

- Review, In. Alexander W, W., & Emily, Anderson (Eds.), **Annual Review of Comparative and International Education 2013**, Emerald. P.15.
- Crossley, M. and Watson, K. (2003) **Comparative and international research in education: globalization, context and difference**. London/ New York: Routledge Falmer. P.viii.
- (lxx) Crossley, M. (2012) Comparative education and research capacity building reflections on international transfer and scientific context, **Journal of International and Comparative Education**, Volume 1, Issue 1, p. 4.

أنظر علي سبيل المثال

- (lxxi) Phillips, D., & Schweisfurth, M. (2014), **Comparative and international education an introduction to theory, method, and practice**, Bloomsbury Academic, Second Edition. Preface.
- (lxxii) كمال نجيب (٢٠٠٧)، المعايير التربوية في مصر: دراسة نقدية لمشروع إصلاح التعليم في عصر الليبرالية الجديدة، مج(٢)، المؤتمر العلمي التاسع عشر - تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة- مصر، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ص(٧٣١).
- (lxxiii) Crossley, M. (2012) Comparative education and research capacity building reflections on international transfer and scientific context, Op., Cit. p. 7
- (lxxiv) أحمد إسماعيل حجي. (١٩٩٨)، التربية المقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص (١٢٥)
- (lxxv) نجوى جمال الدين. (٢٠١٦)، في اقتصاديات التعليم، الجيزة، دار الوطن للنشر.

(lxxvi) غادة أحمد محمود علي، (٢٠١١)، العلاقة بين الدعم الأجنبي للتعليم والسياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوهاج، كلية التربية، ص ٥.

(lxxvii) Stephen P. Heyneman، Bommi Lee،(2016)، International Organizations and the future of education Assistance.Op.، Cit.،

(lxxviii) ايفلين هيرفكنز - ترجمة زينب النجار. (٢٠٠٢)، اسراع الخطى من أجل التعليم للجميع تقليص الفقر من خلال التعليم الأساسي، مستقبلات. الأردن، مج (٣٢)، ٣٤، ص (٣٣٣).

(lxxix) Stephen P. Heyneman، Bommi Lee،(2016)، International Organizations and the future of education Assistance. Op.، Cit.،

(lxxx) حامد عمار. (١٩٩٢). من قضايا الأزمة التربوية وجهة نظر. القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الإثمائية، دار سعاد الصباح. الكويت.

(lxxxi) إلين ميكسينز ودد. (٢٠٠٨)، "الديمقراطية كإيديولوجية للإمبراطورية"، تحرير كولن مويرز، ترجمة معين الإمام، الإمبرياليون الجدد: إيديولوجيات الإمبراطورية. العبيكان، الرياض، ط١، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(lxxxii) نداء أبو عواد، (٢٠١٣)، الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المُستعمر، مرجع سابق، ص (٩٠-٩١).

(lxxxiii) التعليم العالمي في مصر. (٢٠١٠)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي

(lxxxiv) أحمد النوبي. (٢٠١٦)، توصيات الحوار المجتمعي الشامل حول تطوير وإصلاح التعليم، دوت مصر، جريدة الكترونية، الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:

<http://www.dotmsr.com/details/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9>

- %D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-
%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-
%D9%88%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85
- (lxxxv) محمد سكران. (٢٠١٣)، ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر، ١٨٤، ٦٤، ص (١٤).
- (lxxxvi) تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٥)، التنمية في كل عمل، ص (٦).
- (lxxxvii) اليونسكو، (١٩٩٦)، تقرير إصلاح التعليم الأساسي في مصر، مقدم إلى وزارة التعليم وجمهورية مصر العربية.
- (lxxxviii) انظر علي سبيل المثال:
- مجدي محمد إسماعيل، ومحمود سلامة الهايشة (٢٠١١)، الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي. www.alukah.net. ص(٥٤، ٥٥).
- طلعت عبد الحميد، (١٩٨٩)، بدلا من المقدمة، التربية المعاصرة- مصر، س(٧)، ع ١٣.
- Abdulghany، Nisreen. (2016)، **Compulsoery Education in Egypt: Problems and Possibilities**، Nour Puplications.
- (lxxxix) سامي نصار. (٢٠١٦)، المجانية ... الحيلة المائلة. هوامش تربويه.
- (xc) Unesco for the Secretariat for the International Consultative Fourm on Education for All. (1990) ،World Declaration on Education for All and Framework for Action to Meet Basic Learning Needs، World Conference on Education for All Meeting Basic Learning Needs، Jomtien، Thailand، 5-9 March.
- (xci) اليونسكو. (٢٠٠٠)، المنتدى العالمي للتربية داكار السنغال ٢٦-٢٨ ابريل، اطار عمل داكار التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية. ص(٨).

- (xcii) ايفلين هيرفكنز- ترجمة زينب النجار. (٢٠٠٢)، اسراع الخطى من أجل التعليم للجميع تقليص الفقر من خلال التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص (٣٢٣-٣٣٥).
- (xciii) اليونسكو للنشر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠١٥)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠-٢٠١٥ الإنجازات والتحديات، الطبعة الأولى، ص (٣)
- (xciv) الأمم المتحدة. (٢٠٠٥)، تقرير عن الألفية الإنمائية للألفية ٢٠١٥.
- (xcv) Stephen P. Heyneman، Bommi Lee،(2016)، International Organizations and the future of education Assistance. Op.، Cit.،
- (xcvi) جوتمان سنثيا. (٢٠٠٠)، هل المدارس تثير التفاوت؟ مجلة رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، مصر، س ٣، ص (٣٥-٣٦)
- (xcvii) تقرير التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٥)، التنمية في كل عمل. مرجع سابق.
- (xcviii) موسى علايه. (٢٠١٥)، المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩ / ٧٠، ص (١٥٦).